وزارة التّعليـم العـــــــالي والبّحـث العلمـــي
جامعـــــة محمّـد خيضـر *بسكـرة*
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية -قطب شتمة-
قسم العلوم الإنسانيّة
شعبة التاريـخ

عنوان المذكرة :

الإصلاحات الفرنسية وإنعكاساتها على الجزائريين (1939/1919)

إعـــداد الطّالب:
خضراوي هشام

إشـــراف الأستاذة:
غرداين مغنية

السّنة الجامعيّة: 2015- 2016

وزارة التّعليـم العـــــــالي والبّحـث العلمـــي
جامعـــــة محمّـد خيضـر *بسكـرة*
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية -قطب شتمة-
قسم العلوم الإنسانيّة
شعبة التاريـخ

الإصلاحات الفرنسية وإنعكاساتها على الجزائريين (1939/1919)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـــداد الطّالب:
خضراوي هشام

إشـــراف الأستاذة:
غرداين مغنية

السّنة الجامعيّة: 2015- 2016

شكر وعرفان

أحمد الله أولا على نعمة التوفيق التُي وهبني إياها لأتمَم هذا العمل .

أتقدم بالشكر :

للأستاذة المشرفة مغنية غرداين على توجيهاتها لي وإشرافها على مذكرة تخرجي وعلى صبرها معي لإتمام هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية خاصة أساتذة شعبة التاريخ ، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ومنهم عمال مكتبة الكلية ومكتبة المتحف الجهوي للمجاهد ومكتبة المركز الثقافي الإسلاي لولاية بسكرة .

فلهم مني فائق التقدير والإحترام.

قائمة المختصرات :

تر	ترجمة
تح	تحقيق
ط	طبعة
مج	مجلد
ص	صفحة
ب ب	بدون بلد
ب ت	بدون تاريخ
P	Page

مقدمة

مقدمـــــة:

منذ دخول الإستعمار الفرنسي إلى الجزائر وهو يحاول القضاء على هوية الشعب الجزائري ومقوماته الشخصية بشتى الطرق والوسائل ولكن الشعب الجزائري كان يرفض دائما هذه السيطرة ويقاوم هذه السياسة القمعية ففي بداية الأمر كانت المقاومات الشعبية والتي لم تتجاوز المناطق القبلية ولم تتوسع عبر كامل التراب الوطني لكن السلطات الفرنسية قامت بإخماد هذه المقاومات وإحتواءها مستخدمة كل الطرق لتضمن بقاء الجزائر مقاطعة فرنسية بحيث تميزت سياستها العنصرية إزاء الجزائريين بالمساواة بينهم وبين المستوطنين الأروبيين ،إذ إعتبرتهم مواطنين من الدرجة الثانية ورعايا لخدمة المستوطنين الذين يشكلون أقلية الأمر الذي أدى إلى ظهور النخبة الجزائرية التي أصبحت تطالب بالحقوق وإلغاء القوانين الجائرة إلى أن جاءت الحرب العالمية الأولى التي كانت من أهم المنعرجات السياسية في تاريخ الجزائر من خلال تبلور الوعي الوطني السياسي للنخبة الجزائرية وتمكنت أيضا من إخراج الجزائريين من العزلة التي كانو فيها وأصبحو ينادون بالإصلاح ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي تطرح نفسها هي :

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات الفرنسية في فترة مابين الحربين العالميتين في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكننا طرح التساؤلات التالية التي سنجيب عنها من خلال فصول المذكرة :

- ماهي الظروف العامة التي جاءت فيها الإصلاحات ؟
- ما موقف الجزائريين منها ؟
- فيما تتمثل التيارات السياسية التي كانت في هذه الفترة ؟
- كيف كان رد السلطات الفرنسية على مطالب الحركة الوطنية ؟

– ما هي إنعكاسات هذه الإصلاحات ؟

المناهج المتبعة :

وللإجابة على هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع تم إتباع المناهج التالية :

المنهج التاريخي والمنهج الوصفي : الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها تسلسلا كرونولوجيا في الزمان والمكان لأن موضوع البحث هو مجموعة مراحل تطورية تتخللها أحداث لا تتضح معالمها إلا بإستكمال جميع عناصرها فكان إستعمال هذا المنهج أمرا ضروريا .

المنهج التحليلي : وقد إعتمدناه في دراسة المادة العلمية وتحليلها خاصة فيما يتعلق بالبيانات والأرقام والجداول الإحصائية .

أسباب إختيار الموضوع :

وقد دفعتني عدّة أسباب لإختيار هذا الموضوع أهمها :

أولا : الأهمية الكبيرة لفترة مابين الحربين التي تشكل منعطفا تاريخيا حاسما في تاريخ الجزائر المعاصر .

ثانيا : تعد بداية القرن العشرين مرحلة تغيير من المقاومة الشعبية المسلحة إلى الكفاح السياسي الذي جاء كمرحلة جديدة للجزائريين .

ثالثا : محاولة توضيح إنعكاسات الإصلاحات الفرنسية في هذه الفترة على الجزائريين وكيف كانت دافعا قويا في نمو الوعي الوطني .

أهداف الدراسة :

وفيما يخص أهداف الموضوع فتمثلت في :

- الوقوف على أهم الإصلاحات التي أجرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر خلال هذه الفترة ومعرفة طبيعة هذه الإصلاحات وهدفها والظروف التي جاءت فيها .
- الوصول إلى إبراز الظروف التي ساعدت على ظهور الوعي الوطني عند الجزائريين .
- محاولة المساهمة ولو بشكل بسيط في الإثراء العلمي والأكاديمي في جانب من جوانب تاريخ الجزائر المعاصر .

خطة البحث :

وقد تم تقسيم موضوع البحث إلى : مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين أساسين حيث حاولت في الفصل التمهيدي التطرق إلى الأوضاع العامة التي عرفها الشعب الجزائري مطلع القرن العشرين سواء السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وذلك من أجل إعطاء لمحة عامة عن أوضاع الشعب الجزائري قبل إصدار الإدارة الفرنسية لقوانين الإصلاح .

أما الفصل الأول فقد قسمته إلى مبحثين جاء المبحث الأول بعنوان إصلاحات 04 فيفري 1919 حيث تناولت فيه أسباب صدور هذا القانون ومضمونه وموقف الجزائريين منه ,والمبحث الثاني جاء بعنوان تبلور الوعي الوطني وظهور إتجاهات الحركة الوطنية وقد تناولت فيه تيارات الحركة الوطنية وحاولت فيه شرح مختلف برامج هذه الإتجاهات، الإستقلالي والإدماجي والإصلاحي

أما الفصل الثاني كان متعلق بإستمرار سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر من خلال تقديم مشروع جديد في هذه الفترة هو مشروع بلوم فيوليت حيث حاولت في المبحث الأول توضيح أسباب طرح هذا المشروع ومضمونه وأسباب صدوره ، وأما المبحث الثاني في هذا الفصل فقد خصصته لإنعكاسات هذه الإصلاحات على الجزائرين في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في فترة مابين الحربين .

بالإضافة إلى الخاتمة التي كانت عبارة عن مجموعة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة هذا الموضوع .

المصادر والمراجع :

إعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر منها ما كان أساسيا وذا علاقة مباشرة بموضوع بحثنا ومنها ما كان ثانوي لكنه أثرى البحث ونذكر منها :

– أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الحركة الوطنية بجزأيه الثاني والثالث وكذا كتاب الحركة الوطنية الجزائرية لمؤلفه محفوظ قداش اللذّان يحتويان على مراحل مهمة في تاريخ الحركة الوطنية.

– كتاب عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 فهذا ضم محطات كثيرة في التاريخ السياسي للجزائر دون إغفال العديد من التفاصيل.

– كتاب يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830 ،وهو كتاب قيم إستطعت الإستفادة منه في معالجته للسياسة الفرنسية التعسّفية المطبقة في الجزائر.

– كتاب بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصر 1989/1830 ،الذي تناول مختلف مراحل تاريخ الجزائر بالتفصيل .

– كتاب ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وهو كتاب قيم تناول فترة دراسة موضوعي بالتفصيل والتطرق لمختلف الأحداث وشرحها.

أما بالنسبة للرسائل الجامعية فقد إستفدت من رسالة ماجستير بعنوان :الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من 1919 الى 1954 وهذا من خلال إبراز الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري وكذلك رسالة أخرى بعنوان: دور الأمير خالد في الحركة الوطنية ما بين 1912 إلى 1936

كما إعتمدنا في الدراسة على بعض المراجع الفرنسية لعل أهمها :

- كتاب فرحات عباس la nuit colonial

وكتاب مذكرات مصالي الحاج massali hadj prcourts et temoignages

وإن لم نذكر بعض المصادر والمراجع فهذا لا يعني عدم أهميتها وإنما كي لانطيل بحكم وجودها في قائمة البيبليوغرافيا.

الصعوبـــــــــــات :

لقد واجهتنا في إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات أغلبها ذات طابع روتيني قد يعترض سبيل كل باحث أكاديمي في حقل الدراسات التاريخية لأنها كثيرة التشابك ولعل أهم الصعوبات:

-الإختلاف في تاريخ بداية الإصلاحات، مثل قانون 04 فيفري 1919 وجدنا بعض المراجع تذكر أنه صدر في 06 فيفري وكذلك مشروع بلوم فيوليت هناك مراجع تتحدث على أنه صدر سنة 1935 وأخرى 1936.

-الإختلاف في عدد الناخبين هناك مراجع تتحدث عن توسع الدائرة الإنتخابية بعد إصلاحات 1919 إلى 425000 فرد وأخرى تذكر 421000 فرد مسجلين في قوائم الإنتخابات .

-الإختلاف في بنود إصلاحات 1919 وذلك في البند الذي ينص على منح الجنسية للجزائريين فيه بعض المراجع تذكر أربعة ومراجع تذكر أكثر من ذلك من الشروط التي يجب توفرها للحصول على الجنسية .

-بالإضافة إلى عدم وجود إنعكاسات مباشرة لهذه الإصلاحات الفرنسية في الجانب الإجتماعي والإقتصادي على الجزائريين لكونها إصلاحات كانت موجهة في الجانب السياسي .

ومع ذلك فقد أعاننا الله عز وجل على تجاوز هذه المصاعب والإنتهاء من تحرير المذكرة العلمية الخاصة بنا والتي نتمنى أن تكون فاصلة جديدة في بناء كتابة تاريخ الجزائر المعاصر.

الفصل التمهيدي :الأ وضاع العامة للجزائر مطلع القرن العشرين

المطلب الأول : الوضع السياسي

المطلب الثاني : الوضع الإقتصادي

المطلب الثالث : الوضع الإجتماعي

المطلب الرابع : الوضع الثقافي

عرفت الجزائر خلال مطلع القرن العشرين القهر والإستبداد من طرف السلطات الإستعمارية في جميع المجالات المختلفة للحياة من خلال سلب خيرات البلاد ونزع الأراضي من الجزائريين وسياسة تجهيل وتجويع الشعب وتحطيم جميع مقوماته.

المطلب الأول : الوضع السياسي

بعد محاولات عديدة نجح المهاجرون الفرنسيون في خلق حكومة لهم في الجزائر بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900، إذ لم تعد الجزائر إمتدادا لفرنسا وإنما أصبحت عندها الشخصية المدنية والإستقلال المالي.[1]

إن الأحزاب السياسية بالمعنى المتعارف عليه لم تكن معروفة في الجزائر خلال هذا العهد وكانت الطبقة السياسية مقسمة إلى كتلتين[2]:

كتلة المحافظين: نعني بكلمة المحافظية في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بصورة عامة التمسك بالقيم الإسلامية ومعارضة الأفكار الغربية العلمانية والإجراءات الإستعمارية الإدماجية وقد مثل هذه النخبة على وجه الخصوص العلماء والمثقفون والمحافظون والمحاربون القدماء وبعض الإقطاعيين والأعيان والمرابطين أنصار اللغة العربية والدين الإسلامي المعارضين للتجنس والخدمة العسكرية تحت علم فرنسا ويمكن تسميتها بالنخبة الإسلامية

[1] – عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2008، ص 195.

[2] –أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية:1900–1930، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص145.

بدأ تبلور هذه النخبة منذ سنة 1900 تقريبا وكان من أقطابها الشيوخ[1] عبد القادر المجاوي[2]وعبد الحليم بن سماية[3].

ويتمثل برنامجهم كالآتي:

- تحقيق المساواة في التمثيل النيابي والضرائب والإستفادة من الميزانية بين الجزائريين والمستوطنين.
- تعميم وتطوير وسائل التعليم واستعمال اللغة العربية.
- إسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي.
- معارضة التجنس والتجنيد الإجباري.
- إلغاء كل القوانين التعسفية.
- عدم إستعمال العنف
- حرية الهجرة ولا سيما نحو الشرق الأدنى[4]

ونظرا لأنهم لم يكونوا ينتمون إلى منظمة محددة فإن برنامجهم لم يكن محددا بوضوح كما كان غير مفهوم من كل أعضاء الكتلة لأن معظم هؤلاء الأعضاء كانوا على إتفاق بأن الجزائر لا

---

[1]- بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 329.

[2]- عبد القادر المجاوي: ولد بتلمسان عام 1848 وتوفي بقسنطينة سنة 1914، كان يتمتع بشعبية واحترام عند الجزائريين، فقد كان أستاذ اللغة العربية والشريعة الإسلامية في المدرسة الجزائرية-الفرنسية بالعاصمة وقسنطينة، وقد ساهم بفعالية في النهضة الجزائرية بكتبه ومحاضراته ونشاطه في الصحافة. انظر إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 235.

[3]- عبد الحليم بن سماية: ولد في مدينة الجزائر في 15 جويلية 1866. درس في تونس وتحصل فيها على عدة شهادات، اشتغل بالتدريس وله مساهمات في كتابة الشعر واشتهر بمقالاته الصحفية. انظر بشير بلاح، نفس المرجع، ص 343.

[4]- نفسه: ص329.

تستطيع أن تهزم فرنسا وحدها لذلك فإن الإبقاء على الشخصية الجزائرية ومقاومة كل خطط الفرنسيين لإزالة الجزائر والتضامن بين جميع المسلمين كان في نظرهم هي ضمانات الانتصار[1].

كتلة النخبة الاندماجية: ضمت المتعلمين في المدارس الفرنسية المنبهرين بحضارتها حتى سماهم المؤرخ الفرنسي لوري بوليو (Looray Beaulieu) بالجزائريين المتأوربين الحائزين أحيانا على شهادات ثانوية وجامعية معظمهم متجنسون، منهم أطباء وصيادلة ومحامون وقضاة وصحفيون ومعلمون وموظفون ومترجمون وتجار[2] أمثال الدكتور ابن التهامي[3].

وتتمثل مطالبهم في:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين[4] وإلغاء قانون الأهالي[5] وغيره من القوانين الإستثنائية بالتمثيل النيابي للجزائريين والمساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل وبإختصار فإن جماعة النخبة قد فضلوا التجسس الكامل والإندماج وغير ذلك من الإجراءات الأخرى التي قد تساعد على توحيد الجزائر مع فرنسا ولم تشترط جماعة المسلمين على فرنسا إلا شرطا واحدا وهو أن لا تطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 146.

[2]- بشير بلاح: مرجع سابق، ص 331.

[3]- ابن التوهامي: ولد في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم، حيث تلقى فيها تعليمه الابتدائي ثم تحصل على شهادة البكالوريا بالجزائر وانتقل إلى فرنسا لدراسة الطب، بدأ نشاطه السياسي بعد الحرب العالمية الأولى حيث تزعم حركة الشباب الجزائري، حيث كان من المطالبين بالإدماج. أصدر جريدة التقدم. انظر بشير بلاح: نفس المرجع ، ص 432.

[4]- أبو القاسم سعد الله: نفس المرجع، ص 163.

[5]- قانون الأهالي: صدر في 20 أوت 1874 في عهد الحاكم العام للجزائر (تشانز)، وهو عبارة عن مجموعة من البنود التي تمنح رؤساء العمالات صلاحيات إعداد قوائم المخالفات ضد الجزائريين على أن يتولى القضاة المدنيون تطبق العقوبات، وتعتبر الأحكام الصادرة عنها أحكاما نهائية، انظر: بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1962، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 100.

[6]- أبو القاسم سعد الله: نفس المرجع، ص 163.

وفي عام 1904 أنشأ قادة حركة الشبان الجزائريين جريدة وحاولا من خلالها نشر أفكارهم التقدمية وإظهار التعلق بالشخصية الجزائرية وذلك مثل حرصهم على التمسك بالقيم الإسلامية والتقاليد الجزائرية ولكن مواقفهم السياسية ومعارضتهم للسياسة الفرنسية في الجزائر ظهرت بوضوح عام 1908 حين صدر مرسوم بتاريخ 17 جويلية 1908 ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامن عشر بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي وقد أثار هذا القرار غيظ وتذمر الجزائريين المسلمين الذين دأبت السلطات الفرنسية على إحتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية بدعوى أنهم مسلمون ولا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم وفي شهر أكتوبر من سنة 1908 قدمت الحركة إحتجاجا إلى الحكومة الفرنسية على قرار التجنيد للشباب الجزائري ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل في تعديل قانون الأهالي وإلغاء بعض بنوده وتخفيض العقوبات الواردة فيه والتمثيل في الانتخابات المحلية والمساواة بين المسلمين والأوروبيين[1].

وعندما تأزم الوضع في الجزائر بسبب رفض المسلمين للتجنيد الإجباري في الجيش وإصرار المستوطنين الأوروبيين على عدم السماح للمسلمين أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي لأن ذلك يقود إلى خلق المساواة بينهم وبين المسلمين، بعثت حركة الشبان الجزائريين بوفد إلى باريس يوم 16 جوان 1912 وذلك لمقابلة رئيس الحكومة، وتقديم احتجاج له على عدم إقدام الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات سياسية لصالح السكان المسلمين وطالب الوفد بمنح الجزائريين حقوقا أساسية مثل[2]: تخفيف مدة الخدمة العسكرية ومراعاة بلوغ الشباب الجزائري سن الرشد وزيادة تمثيل الجزائريين في الجمعيات المنتخبة والتوزيع العادل للميزانية بين مختلف عناصر الشعب الجزائري وإلغاء الضرائب المفروضة على المسلمين.

---

[1]- عمار بوحوش : مرجع سابق، ص 203، 204.

[2]- نفسه : ص204.

وفي عام 1913 تمكن قادة الشبان الجزائريين من التفاهم والتحالف مع شخصية جزائرية مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثلة في شخصية[1] الأمير خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر[2] الذي كان بدوره يلقي محاضرات في باريس ويطالب بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر وعندما تسلم منصب مسؤول الإعلام فيها قام بدور إيجابي يوم 02 أفريل 1914 بتشكيل الاتحاد الفرنسي الأنديجيني الذي يقصد منه إقامة تعاون بين العرب وفرنسا وسار الأمير خالد على نفس المنهج الذي كانت تتبعه حركة الشبان الجزائريين فطالب بالتعليم للمسلمين[3] وتمثيلهم في المجالس المحلية وفي البرلمان الفرنسي وإلغاء القوانين الإستثنائية التي كانت تطبق على المسلمين فقط[4].

---

[1]- يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الجزائريين1919- 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص11.

[2]- الأمير خالد: هو حفيد الأمير عبد القادر بن محي الدين الهاشمي، ولد بدمشق يوم 20 فيفري 1875، انتقل سنة 1892 إلى الجزائر، درس بثانوية لويس الأكبر في باريس وتحصل على شهادة البكالوريا عام 1892، التحق بكلية سان سير الحربية وتخرج منها برتبة ضابط من بعدها عاد إلى الحياة المدنية. فاز بالانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة عام 1919، أسس جريدة الإقدام. نفي إلى سوريا عام 1923. انظر إلى عمار عمورة: موجز تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص 164.

[3]- عمار بوحوش : مرجع سابق، ص 206، 207.

[4]- نفسه : ص 207.

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي

في بداية القرن العشرين عرف النشاط الصناعي في الجزائر بداية محتشمة وفي 1 جانفي 1901 ذكرت الإحصائيات وجود 887 11 ورشة عمل للأوروبيين والمسلمين ضمن المؤسسات الصناعية وهي معاصر الزيت والمطاحن والنجارون وصانعوا البراميل والعربات والحدادون...إلخ[1] .

وفي المجتمع الجزائري كان هناك نوعين من الصناعة تلك التي تقوم على المنتوجات التي تقوم بها النساء في المنازل وتلك التي ينظمها الرجال في هيئات الحرفيين في المدينة، وكانت تنتج الصناعة العائلية العديد من الأشياء المستعملة يوميا، تصنع بمواد محلية توفر حسب نوع المتطلبات[2]، وقد شرع في استخدام اليد العاملة السنوية منذ بداية القرن العشرين (520 7 عاملة في 1902، 833 7 في سنة 1905، 397 21 في سنة 1911)غير أنه لا توجد هناك معلومات عن نوع وظائفهن[3].

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد كان الجزائريون يملكون حوالي 6,3 مليون خروف و846,000 رأس من الأبقار[4].

وبالنظر إلى طبيعة الملكية العقارية في الجزائر سنة 1917 كانت موزعة على النحو التالي[5]:

---

[1]- شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، تر. حاج مسعود، دار الكتائب، الجزائر، 2007، ص390.

[2]- أحمد مهساس : الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، 2007، ص 114-115.

[3]- شارل روبير أجرون : نفس المرجع، ص 393.

[4]- أحمد مهساس : نفس المرجع، ص 168.

[5]- حميدة عميراوي : آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 54.

أراضي ملك للجزائريين	4 646 000 هكتار
أراضي ملك للدولة الفرنسية	4 610 000 هكتار
أراضي ملك للبلديات	4 152 000 هكتار
أراضي ملك للعرش	2 766 000 هكتار
أراضي ملك للمعمرين	2 314 000 هكتار
أراضي خاضعة للقوانين الفرنسية	1 813 000 هكتار

حيث أن الجزائريين لا يملكون سوى 9 255 000 هكتار أي بنسبة 45% من الملكية العقارية وبالمقابل بلغت مساحة الملكية العقارية للمعمرين 11 076 000 هكتار أي نسبة 55%[1].

لقد عانت الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى الأزمة وعرف إقتصادها الذي كان تابعا إلى أكثر من صعيد للإقتصاد الفرنسي أزمة جدية[2] حيث إضطرت عملية إستيراد المنتوجات الفرنسية فافتقدت الجزائر إلى الكثير من السلع الضرورية فأنشأ عند ذلك الكثير من النشاطات الصناعية في الجزائر مثل: صناعة القوارير لتعبئة الغاز وحامض الكبريت وأملاح النحاس أما المنتجات التي تصدرها الجزائر نحو فرنسا فأصابها الاختلال هي أيضا نتيجة فقدان وسائل النقل[3] بفعل تسخير السفن لصالح الجيش الفرنسي وقلة وسائل النقل وبطء تلك المستعملة وارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية وقد سبب انقطاع تلك العلاقة[4] للجزائر نوعا من الاختناق وارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية كثيرا وعانى السكان سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين. ولقد أظهرت حرب

---

[1]- حميدة عميراوي: مرجع سابق ، ص54.

[2]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، تر : محمد بن البار،دار الأمة، الجزائر، ب ب ،ص 26.

[3]- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر –سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1940-1960، تر. جوزيف عبد الله، دار الحداثة، 1984، ص 164.

[4]- محفوظ قداش: نفس المرجع، ص 26.

1914- 1919 مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري وتبعيته اللصيقة للرأسمالية الصناعية الفرنسية[1].

وعلى امتداد فترات تاريخية ظلت فرنسا تواجه في كثير من المناطق عقبات كبرى تعرقل عملية الغزو الاستعماري وهي ملكية الشمل المتمثلة في أراضي العرش وثانيا حرص الجزائريين على عقد الصفقات العقارية بيعا وشراء فيما بينهم فقط وأخيرا استرجاع الأراضي من الأوروبيين عن طريق الشراء[2].

ويوضح لنا الجدول التالي الأراضي التي اشتراها وباعها المسلمون خلال بداية القرن 20:

السنة	اشتراها المسلمون	باعها المسلمون
1915	622 هكتار	2469 هكتار
1916	2870 هكتار	3606 هكتار
1917	1982 هكتار	3902 هكتار
1918	2893 هكتار	3760 هكتار
1919	5818 هكتار	2934 هكتار

ويوضح الجدول أن عملية شراء الأراضي من طرف المسلمين تزداد عاما بعد عام وهي في منحنى تصاعدي باستثناء عام 1916، الذي يسجل فيه شراء نسبة قليلة[3].

كما كان الجزائريون يتعرضون إلى ضرائب ثقيلة مفروضة عليهم فبينما كان المعمرون يدفعون كمية محدودة من الضرائب إلى الميزانية كان الجزائريون يدفعون أنواعا مختلفة من

---

[1]- محفوظ قداش: مرجع سابق،ص 26.

[2]-حميدة عميراوي : مرجع سابق، ص 86.

[3]- محفوظ قداش: نفس المرجع، ص49.

الضرائب[1] بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الطراز الأوربي، دفع ضرائب تسمى ضرائب عربية وكان عليهم القيام بأعمال تسخيرية كانت الضرائب العربية كثيرة كالعشور من المحاصيل وهو مقدار العشر قديما حسب المعتقد الديني، شكلت هذه الضرائب بالنسبة للمسلمين أعباء إضافية وعمليا فقد كانت اللامساواة ما تزال أكثر فداحة فقد كان المسلمون الذين يزرعون أرضا ما يدفعون العشور بينما كان الأوروبيون معفيين من ذلك[2]، ومن جهة أخرى تأثر الإنتاج الزراعي بهذه الوضعية وانحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة على سفوح الجبال والمنحدرات بعد أن كانت في السابق قائمة السهول والأحواض المعنية التي أصبحت في يد ملاكها الجدد من المستوطنين الأوروبيين وبذلك إنعكست الوضعية حيث إزداد إنتاج هؤلاء المستوطنين في شتى المحاصيل الزراعية ومرد ذلك إلى الدعم المادي والمعنوي الذين كانوا يتلقونه من الحكومة الفرنسية[3].

المطلب الثالث : الوضع الإجتماعي:

في مطلع القرن 20 كان المجتمع الجزائري ينقسم إلى فئتين:

الحضر: كان عددهم قليلا ولا يمثلون سوى 6,62 % من مجموع الجزائريين تزيد قليلا وتقل في بعض المدن، وهذه النسبة قليلة لسكان يقتربون من 5 ملايين نسمة والنسبة الكبيرة تتمثل في سكان الريف الذين ينقسمون بدورهم إلى قسمين هما:

أ- المستقرون: كانوا في الأصل رحل ثم استقروا واحتفظوا بنظامهم الفلاحي المرتبط بزراعة الحبوب وتربية الماشية.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 87.

[2]- محفوظ قداش: مرجع سابق ، ص 37.

[3]- بوعزة بوضرساية : مرجع سابق، ص 108.

ب- بدو رحل وأنصاف رحل: يعتمد نشاطهم الفلاحي على تربية الأغنام والماعز والجمال[1].

ويمثل الجدول التالي تعداد سكان الجزائر:

السنة	فرنسيون أصليون ومتجنسون	يهود	رعايا فرنسيون	تونسيون ومغاربة	أجانب آخرون	سكان تم إحصاءهم على حدة إضافية
1911	492 660	70 271	4 711 276	23 490	192 872	71 259
1921	528 642	73 967	4 896 756	29 045	192 146	89 719

المجموع: 1911: 828 563 5 نسمة

1921: 275 884 5 نسمة

بلغ عدد السكان المسلمين حسب إحصائيات 1921(186 923 4 نسمة) بزيادة قدرها 660 182 نسمة على ما كانت عليه حسب إحصائيات سنة 1911[2].

ويمثل الجدول التالي ولادات المسلمين الجزائريين من سنة 1905 إلى 1914[3]:

[1]- عز الدين معزة : فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص16.

[2]- محفوظ قداش: مرجع سابق، ص 21.

[3]- أحمد مهساس : مرجع سابق، ص 19.

السنة	مجموع الولادات	ذكور	إناث	نسبة الولادات
1905	119 539	65 025	54 514	%29,1
1906	122 339	66 505	55 834	%27,7
1907	123 280	67 236	56 041	%27,7
1908	131 288	71 517	59 571	%29,7
1909	121 669	66 172	55 517	%27,5
1910	127 257	69 072	58 185	%28,8
1911	130 206	71 045	59 161	%27,5
1912	138 775	75 045	63 077	%29,3
1913	133 791	73 511	60 240	% 28,2
1914	119 255	65 509	53 746	% 25,1

نلاحظ في فترة 1905-1914 أن هناك تزايدا كبيرا في الولادات في كل سنة، أما بالنسبة لعدد السكان الأوروبيين فقد ازداد وهذا بفعل الهجرة والجدول التالي يوضح هذه الزيادة[1]:

[1]- أحمد مهساس : مرجع سابق، ص 18.

السنة	الفرنسيون بمن فيهم المجنسون	الأجانب	المجموع
1876	189 000	155 000	344 000
1881	230 000	182 000	412 000
1911	963 000	189 000	752 000

لقد أصبح الجزائريون بفعل السياسة الاستعمارية من ملاك أراضي إلى خماسين وعمال يوميين أو موسميين مستعبدين فاق عددهم مليون خماس عام 1914 كانت أوضاعهم في غاية البؤس، كما تعرض من جراء ذلك الظلم والظروف المزرية غدا مهددا معها بالانقراض بفعل الجوع الذي كان واقعا أليما واشتدت وطأته إبان المجاعات كمجاعات 1893، 1897 وبفعل الأمراض والأوبئة[1].

وبالنسبة للناحية الصحية فقد كان لا يوجد سوى 1851 طبيب و660 مولدة، 661 صيدليا و462 طبيب أسنان ومن 1851 طبيب لا يوجد منهم إلا 1145 في المدن الثلاثة الكبيرة، وهران وقسنطينة والجزائر أما باقي المدن الكثيرة فلا يوجد بكل منها سوى خمسين طبيبا والباقي هو 350 طبيبا موزعين بنسبة 4% إلى 6% لكل 100 ألف شخص وكان في الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 عسكريا و28 مستوصف غير أن أغلبها يفتقر إلى أبسط وسائل العلاج[2].

وقد شجعت سياسة الاضطهاد الفرنسية المتبعة منذ الاحتلال بعض الجزائريين إلى الهجرة فقد كان هناك نوعين من الهجرة داخلية وهي من الريف إلى المدينة وهجرة خارجية كهجرة تلمسان الجماعية عام 1911، وسوريا التي غادر إليها مئات من الجزائريين من قسنطينة وسطيف وتشير

[1]- بشير بلاح : مرجع سابق، ص 250،251.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص59.

الإحصائيات أنه كان هناك 000 20 مهاجرا جزائريا في سوريا وحدها ونفس العدد كان في تونس والمغرب سنة 1907[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى لم تحدث طواعية وإنما كانت إجبارية اقتضت ظروف الحرب أن تجند السلطة الفرنسية هذه الأعداد للدفاع عن فرنسا ولتعويض العمال الفرنسيين المجندين أيضا[2].

المطلب الرابع : الوضع الثقافي

سعى الاستعمار الفرنسي بكل طاقاته لطمس مقومات الشعب الجزائري القومية والحضارية

وعلى رأسها العقيدة الدينية الإسلامية واللغة العربية والفكر والثقافة والتعليم[3]، وإستغلت السلطات الفرنسية صدور قانون 27 سبتمبر 1907 الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة الجزائرية أسوة بقانون 27 سبتمبر 1905 الذي فصل بموجبه الدين عن الدولة في فرنسا فأخذت تشجع نشر المسيحية وتخصص لها ثلاثة أرباع ما خصصته لشؤون الدين الإسلامي مع أن عدد المسلمين أكثر عشر مرات من عدد أتباع الأديان الأخرى[4].

إن التركيز على المؤسسات الدينية من طرف إدارة الاحتلال كان يهدف إلى ضرب ركيزة المجتمع الجزائري وهي الدين الإسلامي خاصة وأن هذه الإدارة أدركت أن دور المؤسسات الدينية هو الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري وبالتالي فإن القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة في هذا المجتمع منها الثقافية والاجتماعية بسبب تأثير هذه العناصر على المجتمع الجزائري. لقد حاربت إدارة الاحتلال الفرنسي الثقافة العربية في الجزائر قصد إحلال الثقافة الفرنسية محلها

---

[1]-أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 130.

[2]-عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص15.

[3]-عبدالقادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص88

[4]-عمار بوحوش : مرجع سابق، ص 195.

وهذا يعني القضاء على اللغة العربية وفرض اللغة الفرنسية مكانها ولتحقيق هذا الغرض سارعت إلى إصدار العديد من التعليمات والمراسيم والقوانين بهدف القضاء على اللغة العربية وتغيير الوضع الثقافي الأصلي بوضع ثقافي دخيل على المجتمع الجزائري[1].

ولقد حارب الاستعمار التعليم العربي الذي كان يرى فيه القوة الرئيسية التي كانت تقاوم عمله الرامي إلى قمع شخصيته ففي سنة 1890 مس التمدرس في الطور الابتدائي 1,73 % من عدد الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن التمدرس أي 000 10 وبعد سنة 1900 وصلت النسبة إلى 4.3 % أي 397 33 وبين 1917 و1918 وصل عدد الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس 000 49 من بين 000 850 أي أن 5,7 % منهم كانوا يرتادون على المدارس[2].

كما عانى الطلاب الجزائريون من خلال عدم المساواة بينهم وبين الأوروبيين من ناحية المصروفات في ميزانية التعليم والجدول التالي يوضح ذلك من خلال الفترة من سنة 1885-1914[3]

[1]-بوعزة بوضرساية : مرجع سابق، ص 136، ص 128.

[2]-أحمد مهساس : مرجع سابق، ص 50.

[3] ـ بشير بلاح : مرجع سابق، ص 273.

السنة	المصروفات بالفرنك	
	خاصة بالأوروبيين	خاصة بالمسلمين
1885	1 906 000	94 000
1905	5 560 000	1 389 000
1906	8 189 000	1 385 000
1914	10 504 000	2 627 000

نلاحظ من خلال هذا الجدول عدم المساواة بين الجزائريين والأوروبيين من ناحية الميزانية الخاصة بالتعليم[1].

إن تدخل السلطات الفرنسية في شؤون الزوايا الدينية التي كانت تعتبر إحدى أهم المراكز التعليمية للجزائريين من خلال جملة من العوامل التي ساهمت في تردي سمعتها ولم تكن تلك السلطات تتردد في التدخل لتعيين هذا الشيخ أو ذاك أو لاستغلال نفوذ الزوايا أثناء العمليات الانتخابية وكان النجاح حليف الشخصيات التي تتميز بالتعالي وقهر الناس أو بالتمسك بأعتاب السلطة بدل الشخصيات المحترمة والنزيهة وبمرور الوقت ساهم هذا كله في تشويه الصورة الدينية للشيوخ والتي كانت تؤثر في الناس أشد تأثير[2].

وبالرغم من الأوضاع المزرية إلا أنه مع مطلع القرن العشرين شهدت الجزائر نهضة ثقافية من خلال مجموعة من العوامل والتي تتمثل في:

- عودة الطلبة الجزائريين الذين درسوا بالأزهر والزيتونة بعدما تأثروا هناك بفكرة الإصلاح والجامعة الإسلامية فقاموا ببناء المدارس وإصدار الصحف وتصحيح العقائد والأفكار وإحياء

[1]-بشير بلاح : مرجع سابق، ص 273.

[2]-شارل روبير أجرون : مرجع سابق،ص 487.

النفوس الميتة وكذلك إخوانهم الذين كانوا بفرنسا ونقلوا إلى الجزائر قيم العمل والتنوير وحقوق الإنسان.

- ظهور كتلة من العلماء على رأسهم عبد القادر المجاوي وعبد الحليم بن سماية[1].

- ظهور الصحافة الوطنية الأهلية الجزائرية فبعد احتكار الإدارة الاستعمارية والمستوطنين للصحافة حتى حدود عام 1900 بدأ الجزائريون بإصدار صحافة وطنية متعددة الاتجاهات كان لها دور هام في ترقية المجتمع[2].

- كما شهدت هذه الفترة بروز العديد من النوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية التي كان لها دور في بلورة الوعي الثقافي مثل:

-الجمعية الراشدية 1902: تأسست عام 1902بالعاصمة من قبل سارودي من أجل مساعدة قدامى التلاميذ الذين درسوا في المدارس الفرنسية المتخصصة التي تنظم دروسا للكبار.

-نادي صالح باي 1908: الذي كان في قسنطينة يهدف إلى تكوين وتثقيف المسلمين والارتقاء بالمجتمع الجزائري.

-نادي التوفيقية 1908:كان في الجزائر العاصمة.

-نادي الشباب الجزائري: كان ينشط في تلمسان[3]

---

[1]- بشير بلاح : مرجع سابق ،ص 326.

[2]-نفسه: ص 326.

[3]-عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 105.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن أوضاع الجزائر العامة خلال مطلع القرن العشرين عرفت أوضاع جد مزرية نتيجة مبالغة الإستعمار الفرنسي في تطبيق سياسة الزجر والقمع بالإضافة إلى الخنق السياسي وقوانين الأنديجينا الرادعة، فيما منحت بالمقابل سلطات مطلقة للحكام والمستوطنين. كما منعت الجزائريين من ممارسة أبسط حقوقهم، بالإضافة إلى سياسة التجهيل المطبقة ضدهم التي كانت تهدف للقضاء على الثقافة العربية الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي، إلا أن هذا لم يمنع من بروز نهضة فكرية في ذلك الوقت نتيجة لعديد من الظروف الداخلية والخارجية وقد تمثلت مظاهرها في ظهور الصحافة والنوادي والجمعيات الإصلاحية الذين نادوا بالتحرر عن طريق التعليم وتقديم المزيد من الإصلاحات .

الفصل الأول : الإصلاحات الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول :إصلاحات 04 فيفري 1919

المطلب الأول : أسباب إصلاحات 04 فيفري 1919

المطلب الثاني : مضمون إصلاحات 04 فيفري 1919

المطلب الثالث : موقف الجزائريين

المبحث الثاني : تبلور الوعي الوطني وتشكل إتجاهات الحركة الوطنية

المطلب الأول : الإتجاه الإستقلالي

المطلب الثاني : الإتجاه الإدماجي

المطلب الثالث : الإتجاه الإصلاحي

تعتبر فترة ما بين الحربين العالميتين فترة تحول هام في تاريخ وكفاح الجزائر ونظالها ضد الإحتلال الفرنسي، حيث شهدت ظهور روافد جديدة للكفاح ضد الإستعمار بعد أن إقتنعت بأن الإعتماد على المقاومة المسلحة غير المنظمة والوسائل العسكرية البسيطة لم يكن كافيا وحده لتحرير البلاد وإجبار سلطات الاحتلال على الرضوخ لمطالب الشعب، فكان من أهم وسائل الكفاح الجديدة التي إعتمدت عليها الحركة الوطنية في هذه الفترة المقاومة السياسية من خلال نشاط الجمعيات والنوادي والأحزاب، إذ تمثل هذه المرحلة عهدا جديدا للجزائريين فيما يخص السياسية الفرنسية المنتهجة في الجزائر من خلال تقديم بعض الإصلاحات للجزائريين من خلال إصدار قانون 04 فيفري 1919 الذي أتاح بعض الحقوق السياسية لفئة معينة من الجزائريين، كما ظهرت عدة إتجاهات سياسية على الساحة منها: حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، فيدرالية المنتخبين المسلمين والحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين.

المبحث الأول: إصلاحات 04 فيفري 1919

المطلب الأول: أسباب إصلاحات 04 فيفري 1919

إهتمام الفرنسيين بالإصلاح في الجزائر قد إزداد سنة بعد الأخرى فكلما تضاعف ضغط الوطنيين الجزائريين تحركت فرنسا نحو الإصلاح حيث كان هناك بعض الليبراليين والإنسانيين والعاطفين على الجزائريين من الفرنسيين الذين كانوا يلوحون من أجل الإصلاح في الجزائر بداية من سنوات 1900-1914 وقد أنذر بعضهم بأنه إذا لم تقم فرنسا بالإصلاحات فإن العنصر المقهور قد ينشد الحكم الذاتي السياسي[1] وقد بدأت فرنسا إتباع سياسة تحمل بذور الإصلاح قبل الحرب العالمية الأولى ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية شعار "لكي تحكم الوطنيين بعدالة يجب أن تتودد إليهم".[2]

بين سنوات 1914-1918 كان هناك إتجاه واقعي في فرنسا قاد إلى محاولات الإصلاح في الجزائر وإيمانا بوعودهم غير المحققة قبل الحرب وتفطنا منهم لإزدياد الحالة سوءا في الجزائر خلال الحرب كان بعض الزعماء الفرنسيين يخشون خطر الإنفجار في أي وقت ولذلك قاموا بعدة خطوات لإيجاد حل للمشكل الجزائري[3] ولذلك وجبت فرنسا أن تقوم بإجراء ما فأصدرت قانون 1914 الذي ينص بزيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات على أن لا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء، وذلك على أن يحقق المصوت شروطا خاصة حددها القانون وفي نفس العام أيضا أصدرت فرنسا قرارا عدلت به بعض مظاهر قانون الأهالي، ومن الثابت أن فرنسا بدأت تهتم بالإصلاح الحقيقي منذ تلك الفترة ويتضح ذلك من قول رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس

[1]- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 259.

[2]- ناهد دسوقي إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1939، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 24.

[3]- أبو القاسم سعد الله: نفس المرجع، ص 260.

الشيوخ الفرنسي: "يجب القيام بسياسة أهلية حرة تعتمد على الثقة المتبادلة وتكون واضحة جلية تلك هي السياسة الوحيدة التي تطابق غايات السياسة الفرنسية".[1]

بعد ثورة الأوراس[2] في خريف 1916 بعثت السلطات الفرنسية بلجنة تحقيق إلى الجزائر وقد حاولت هذه اللجنة التي كانت تظم عددا من النواب الفرنسيين أن تضع حدا لعمليات التنظيف العسكرية ولكن اللجنة المذكورة قد أوصت في تقريرها أنه يجب إدخال إصلاحات عاجلة وتشمل:

- دمج الجزائر في فرنسا ماليا
- إلغاء المحاكم الرادعة
- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى
- إنتخاب بدل تعيين الممثلين الجزائريين ومشاركتهم في إنتخاب المجالس البلدية.

ولما أصبح الوضع خطيرا للغاية إضطر رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ جورج كليمنصو[3] بموافقته على آرائه السابقة وأوضح له أنه قد حان الوقت لإفساح المجال للجزائريين[4] كي يتمتعوا بمزيد من الحقوق المدنية وظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسح أمامهم بريق من الأمل وخاضوا الحرب ببسالة إلى جانب الشعب الفرنسي حتى حقق الإنتصار وفي 30 ديسمبر 1918 عين شارل جونار حاكما عاما على الجزائر من جديد وفي نفس التاريخ أعلن جورج كليمنصو أن

---

[1]– ناهد دسوقي إبراهيم: مرجع سابق، ص 25.

[2]– ثورة الأوراس: أثناء الحرب العالمية الأولى، كان الأشياء والتذمر فيزداد من سياسة فرنسا الاستعمارية التي عمدت إلى تسليط نوع من الاضطهاد والبطش بحق سكان الأوراس، منها إجبارهم على المشاركة في الحرب بالتجنيد الإجباري مما أدى إلى بروز العنف الثوري وظهور العصيان وعدم طاعة الإدارة الفرنسية خاصة وأنه هنا ومن تمركز الجبال من الثائرين وأعلنوها ثورة على فرنسا وعملائها، أنظر: محمد العيد مطر، ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954–1962) (أوراس – النمامشة) أو فاتحة النار، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص 54.

[3]– جورج كليمنصو: رجل سياسي فرنسي، الملقب بالنمر، مؤسس الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي تقلد عدة مناصب في الجزائر، فشل في الانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 1920، أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، 2012، ص 88.

[4]– يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 78.

وزارته قد قررت أن تضع موضع التنفيذ وبدون تأخير جديد وعد الشرف الذين كان قد أعطى للجزائريين وخلال سنة 1918 قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني مشروعا بخصوص الإصلاحات في الجزائر في أول ماي صاغ النائب ماري سموني هذا المشروع في شكل قانون يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للجزائريين وقد كان مشروعه في الواقع مبنيا على إقتراحات كليمانصو وليغ وجونار التي تقدموا بها سنة 1915[1]،

إن الإصلاحات السياسية الهزيلة التي إقترحتها الحاكم العام للجزائر السابق جونار على الحكومة الفرنسية قد خلفت إحباطا كبيرا لدى المثقفين الجزائريين وخاصة الشبان الجزائريين الذين كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي والضغط على الأوربيين في الجزائر من حكومة باريس وقد تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي الأمير خالد الذي ضايق المستوطنين الأوربيين إلى درجة أنهم عتبروه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم ومنذ عودته إلى الجزائر من له المغرب الأقصى في عام 1906 حيث قضي 18 شهرا هناك خلال الحرب العالمية الأولى وهو يقوم بالمحاولات المستمرة للدفاع عن حقوق المتهمين الجزائريين ومع أنه كان يتعاون مع حركة الشبان الجزائريين فإنه قد ابتعد عن هذه الجماعة بعض الشيء بعد أن أصبح يطالب بعد استقراره في الجزائر العاصمة بالحقوق السياسية لأبناء البلد الأصليين بينما بقيت حركة الشبان الجزائريين تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمثقفين أن يمثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي[2] ولذلك أعلن الأمير خالد في بداية 1919 بأنه من أنصار تشكيل وفد جزائري يشارك في مؤتمر الصلح بفرساي[3] على غرار الوفود

[1]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 270.

[2]– عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 219.

[3]– مؤتمر الصلح بفرساي: عقد مؤتمر الصلح في فرساي عام 1919 وقد حضره ممثلو 23 دولة، كان الهدف من هذا المؤتمر هو تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى والنظر في خريطة أوروبا وحل المشاكل من أجل السلام في المستقبل أنظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2، (ب ب)، 1997، ص ص 316–321.

العربية الأخرى وذهب الوفد الجزائري مشكلا من خمسة ضباط إلى باريس ولكن للأسف لم يتمكن الأمير خالد من المشاركة في المؤتمر واكتفى بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون[1] تطرق فيها إلى حالة الجزائريين وأبرز فيها معاناتهم وإثبات عكس ما تدعيه فرنسا وذكر فيها الذين قتلوا في مختلف الميادين ودفعوا ضريبة السياسة الفرنسية عن تعسف المستوطنين وفظاعة وظلم فرنسا[2] وهذا الموقف الذي جعل الأوربيين المسؤوليين يشعرون بالخوف لأنه هو الذي حاول أن يبعث روح الوطنية وأن يقلد الوطنيين الهنود الذين جاءوا إلى المؤتمر للمطالبة باستقلال الجزائر فلم يلتفت الرئيس الأمريكي إليهم ولم يصغي لهم لأنه كان غارقا في دوامة من المشاكل مثل إقناع ساسة أوربا بقبول مبادئه الأربعة عشر وتقسيم تركات ما بعد الحرب عليهم وفقا لتلك المبادئ، ورأت فرنسا أن تهدئ مشاعرهم المجروحة وقد أصدر جورج كليمنصو الذي أصبح رئيس وزراء فرنسا بعد الحرب قرارات 04 فيفري 1919.[3]

المطلب الثاني: أهم بنود إصلاحات 04 فيفري 1919

قانون 04 فيفري هو عبارة عن الميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين وقد نص على:[4]

1- إلغاء قانون الغاب الذي كان يمنع على الجزائريين حق الرعي في الغابات ويفرض عليهم حراستها مجانا ويفرض عليهم غرامة جماعية إذا ما حدث حريق مهما كان السبب؛

2- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية؛

[1]- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 217.

[2]- Emir khaled: lettre au president wilson et autres textes, edition ANEP, p35/39

[3]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 211.

[4]- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 75.

3- إعطاء الحقوق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضا بالتخلي[1] عن القانون الإسلامي وبشرط معرفة اللغة الفرنسية؛

4-حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية (كانت نسبة المسجلين في قوائم الانتخابات قبل هذا القانون نحو 25000 فأصبحت 21000، كلما كان في المجلس العمالي سنة نواب فأصبحوا عشرة وفي المجالس البلدية تضاعف العدد وأصبح نوابها المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ونوابه بعدما كانوا ممنوعين).

5-الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب[2] والترشح لا ينالها قانون الأنديجينا، إلا في بعض المستثنيات مثل مخالفات الغاب.

6-لها حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثلا الفرنسيين ويدخل في ذلك إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.[3]

7-إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.[4]

على أن يجري عليهم هذا القانون والذي بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعة مئة ألف نسمة (400,000) يجب أن يتحصلوا على المؤهلات التالية:[5]

- أن يأتي شهادة حسن السلوك.
- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
- أن يمتلك أرضا أو عمارة مسجل بأنه يدفع الضرائب

---

[1]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ص 13.

[2] -Djamel Karchi: colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962,alger, Edition casabah, 2004.P 52

[3]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1930، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 85.

[4]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 181.

[5]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: نفس المرجع، ص 85.

- إذا كان الشخص عنده منحة التقاعد.
- إذا كان الشخص عنده وسام شرف فرنسي.
- إذا كان الشخص حاملا أهلية أو دبلوما أعلى.[1]

بالإضافة إلى هذا يشترط:

- أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
- أن يكون أعزب أو متزوج من إمرأة واحدة.
- أن لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا
- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين.
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.[2]

مع إستيفاء الشروط المطلوبة فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية اللذان لهما القبول أو عدم قبول المترشح لنيل حقوق المواطنة الفرنسية.[3]

المطلب الثالث: موقف الجزائريين:

لم يرد الجزائريون هذه الإصلاحات فقد كانوا يعتبرون الإجراءات الجديدة عقبات فرنسية أخرى في طريق التحرير، حتى جماعة النخبة الذين لم يطالبوا بالوطنية والإستقلال ولكن بالتجنس والإدماج لم يريدوا هذه الإصلاحات لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في مستوى الأمل الذي وضعوه في فرنسا[4] إذ أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئا من وضعية الجزائريين الذين ظلوا مجرد رعايا وظلت مشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليه سابقا[5] وفي

[1]– عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 217.

[2]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1962، ص 45–46.

[3]– جمال قنان:مرجع سابق، ص 181.

[4]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 280.

[5] - Farhat Abbas: la nuit colonial, GURRE ET Revolution D'Algérie, Edition, ANEP, P 90.

إطار هذا الحيز المتاح للجزائريين تصدر الأمير خالد النشاط السياسي ذي التوجه الوطني خلال السنوات التي أتيحت له[1] ولقد انقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج وقد ظهر الانقسام في قيادة النخبة أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة سنة 1919 والتي جرت كنتيجة للإصلاحات الجديدة.[2]

وقد جاءت نتيجة الانتخابات كالآتي[3]:

الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها
الأمير خالد	940
إبن التهامي	332

ووجدت الأفكار التي تبناها الأمير خالد صدى كبير لدى الجماهير وساندها الكثير من المثقفين الجزائريين وسمحت له بالفوز في مدينة الجزائر خلال هذه الانتخابات[4] وقد ألغت الشرطة نتائج الانتخابات البلدية بحجة أن هذه الانتخابات قد اعتمدت على التعصب الإسلامي وجرت بعد ذلك انتخابات في أكتوبر 1920 وعلى الرغم من معارضة الإدارة الفرنسية فقد تم انتخاب الأمير خالد على التتابع نائبا ماليا ثم مستشارا عاما وثم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية حيث حصل على 700 صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين زروق الذي كان أمينا عاما للاتحاد الفرنسي الجزائري منذ سنة 1914 بأكثر من 2505 صوت مقابل 256 صوت أحرزها الدكتور تازمالي.[5]

---

[1]– جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، مجلد 06، منشورات وزارة المجاهدين، 2005، ص 114.

[2]– إبراهيم مياسي: قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 217.

[3]– حكيم بن الشيخ: دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912–1936، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 106.

[4]– عمار عمورة: مرجع سابق، ص 165.

[5]– بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص 118.

وكان الزعيمان المتنافسان هما الدكتور ابن التهامي الذي كان على رأس الاندماجيين والأمير خالد الذي كان على رأس المنادين بالمساواة داخل الأحوال الشخصية للجزائريين[1] حيث شكل الجناح المعارض للأمير خالد وكانت نقطة الخلاف بينهما هي قضية إدماج الجزائريين وتجنسهم بالجنسية الفرنسية والقانون الخاص بها فقد وافقت النخبة التي كانت تمثل الاتجاه الليبرالي على تجنس الجزائريين دون قيد أو شرط ورفض الأمير خالد ذلك[2] فقد طالب هذا الأخير في برنامجه الإصلاحي القائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1919:[3]

- التمثيل النيابي للجزائريين في فرنسا.
- إلغاء القوانين الاستثنائية التي كانت لحكام البلديات المختلطة وخلق جماعة جزائرية.
- التعليم الإجباري باللغة العربية والفرنسية وتطبيق القانون العام على سكان الجزائر مثلهم مثل الفرنسيين.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.[4]

كافح الأمير خالد على ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة، داخل المؤسسات التمثيلية المحلية وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة الإقدام ومن خلال القيام بإلقاء محاضرات وتنظيم زيارات هادئة[5] وقد شهدت حركة الأمير خالد سنة 1922 نشاطا ملحوظا حيث أسس فيها الأمير جمعية الأخوة الجزائرية في 23 جانفي من نفس السنة والتي كانت تهدف إلى:[6]

- إدماج الجزائريين بدون شرط.
- إلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 289.

[2]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 13.

[3]– إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962، ص 219.

[4]– يوسف مناصرية: نفس المرجع، ص 52.

[5]– جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، ص 14.

[6]– يوسف مناصرية : نفس المرجع، ص 57.

- المساواة أمام القانون.
- تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين غير المتجنسين.
- مساواة الجزائريين مع الفرنسيين في الألقاب والترقيات والوظائف.
- حرية الصحافة والجمعيات.
- تطبق فصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي.
- عضو عام.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.
- الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا.[1]

إن نشاط الأمير خالد السياسي كان قصير المدى وهذا البرنامج الذي وضعه بالرغم من بساطته واعتداله إلا أنه أحدث ضجة صاخبة في أوساط المعمرين الذين قاموا ضده[2] ففي شهر فيفري –مارس 1923 ركزت صحافة الدوائر الاستعمارية على اتهام الأمير خالد بالعمالة لموسكو ولقب بـ الأمير الأحمر ومن هنا بدأت الحملة الشعواء ضد الأمير خالد من أجل أن يتخلى عن مواقفة وينسحب من الميدان[3] لقد نفى الأمير خالد من الجزائر في شهر جوان 1923 بتهمة معادات الحكومة الفرنسية صراحة ونشر البلبلة في أوساط المسلمين وإثارتهم على الإدارة الفرنسية[4] الفرنسية[4] حدثت بعد ذلك تطورات هامة على الساحة الفرنسية دفعت الأمير خالد التفكير في استئناف نشاطه السياسي حين تولى "إدوارد هيربو" رئاسة الوزارات وكان معروفا بتعاطفه مع حركة الجزائر الفتاة، لهذا كانت فرصة أمل للإصلاحيين في التغيير إن هذه التطورات كانت حافزا للأمير لمتابعة جهوده السياسية والتوجه إلى فرنسا حيث استقبله الحزب الشيوعي. إلا أنه غادر فرنسا من جديد في بداية خريف 1924 بعد أن سكنت عليه حملة جائرة اشترك فيها اليمين

[1]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون : مرجع سابق ، ص 96.

[2] -Farhat Abbas : opcit, P 91.

[3]– إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962، ص 221.

[4]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 59.

واليسار الفرنسي فأشعره باليأس، وصل الأمير خالد إلى الإسكندرية، ثم اختفى عن المسرح السياسي حتى وفاته يوم 10 جانفي 1936 بدمشق.[1]

المبحث الثاني: تبلور الوعي الوطني وتشكل اتجاهات الحركة الوطنية

المطلب الأول: الإتجاه الاستقلالي

مثل هذا الإتجاه في البداية جماعة من العمال والجنود السابقين الذين كانوا يعيشون في فرنسا وتأثروا بفكرة الجامعة الإسلامية وبنجاح الثورة البلشفية ونضال الحزب الوطني المصري وحركة مصطفى كمال في تركيا وقد بادر هؤلاء المناضلون إلى تأسيس صحيفة نجم شمال أفريقيا[2] وقد اختلفت الآراء والمصادر في تحديد سنة ظهور النجم على الساحة السياسية ويعود ذلك إلى السرية التي طبعت على أعضاء منذ إجتماعاتهم الأولى لمناقشة فكرة إنشاء حزب والخوف من المتابعات البوليسية، ولكن الأكيد أن هذه الاجتماعات بدأت منذ سنة 1924 برعاية الأمير خالد[3] وإن عدد كبير من الوثائق تذكر أن الأمير خالد كرئيس شرفي لنجم شمال أفريقيا وكثير من الاجتماعات العمومية التي كان يعقدها النجم تكون دائما بالرئاسة الشرفية للأمير خالد[4] وكان أول مؤتمر عقد بتاريخ 7 ديسمبر 1927 وقد ضم ممثلين عن 75000 عامل وكن هدفه بحث المصالح الاقتصادية والنقابية للعمال على الأسس التالية:

- العمل على إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.
- العمل على حق الاجتماع وحرية الصحافة والكلمة.

---

[1]– إبراهيم مياسي: مرجع سابق، ص221–223.

[2]– بشر بلاح: مرجع سابق، ص 365.

[3]– إلياس نايت قاسي: مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار الجزائر، 2013، ص 36.

[4]– زهير إحدادن: شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، 2010، ص 93.

- تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي وإدراج مشاكلهم في جدول أعمال المؤتمر العامة.

ثم انعقد اجتماع ثاني لها في 20 جوان 1926 إلى أن انعقد الاجتماع العام في 02 جويلية 1926 ضم جميع العاملين من الأعضاء بقاعة النقابة نهج "قرانج أوبيل" وقد تأسست اللجنة المركزية التي كانت تضم 30 عضو[1] أشهرهم كما يلي: الرئيس حاج علي عبد القادر، الكاتب العام مصالي الحاج[2] وأمين المال شابيلة الجيلالي ومجموعة من الأعضاء الآخرون، وتعهدت حسب ما ينص عليها قانونها الأساسي إلى مساعدة مسلمي شمال إفريقيا على الحياة في فرنسا ورفع جميع المظالم أما الرأي العام ولهذا وضعت على رأس المطالب المستعجلة المشتركة وتعتزم على تحقيقها خصوصا عن طريق الصحافة والاجتماعات العامة والمناشير والنشاط البرلماني وتقديم العرائض[3] واهتم النجم بالطلبة المغاربة إذ حاول كسب هذه الشريحة المهمة التي كانت تدرس بفرنسا وقد أدى هذا التقارب إلى تمتين العلاقة بين جمعية الطلبة والنجم فقد تأثر الكثير من الطلبة بحركة النجم وأنخر طو فيها ودعمو نشاطها الصحفي[4] وقد اتخذ النجم من "جريدة الإقدام الباريسي" لسانا ناطقا باسمه وقد عطلت في فيفري 1927 بسبب وجود صفحة فيها باللغة العربية

[1]– محفوظ قداش و محمد قنانش: نجم شمال إفريقيا (1926–1937) وثائق وشعارات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوزانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 61.

[2]– مصالي الحاج: ولد سنة 1898 بتلمسان وتوفي سنة 1974 بفرنسا من عائلة بسيطة، زاول أثناء شبابه بعض الأعمال في مصانع باريس، وبدأ نشاطه خلال النقابات واكتسب في هذه الفترة، تجربة العمل السياسي، ثم انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي عام 1926 أسس حزب نجم شمال إفريقيا مع مجموعة من رفقائه، أنظر إلى مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر،دار أسامة عمان ، الأردن ،2004، ص 218 .

[3]– محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919–1939) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 35–36.

[4]– رشيد مياد: إسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية، دار شطايبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 180–181.

والعربية[1] لغة غير معترف بها في فرنسا وخلفتها "إقدام شمال إفريقيا" وإنقطعت بنفس التهمة ولكنها عطلت أيضا بنفس السبب في أوائل 1928 وصدرت ثالثة تحت إسم الإقدام فقط لكنها عطلت في عددها الأول[2] وتتمثل مطالب جمعية نجم شمال إفريقيا في:

- إلغاء قانون الأهالي.
- حق الانتخاب وأهلية الترشح لكافة المجالس بما في ذلك البرلمان الفرنسي بنفس مستوى المواطنين الفرنسيين الآخرين.
- إلغاء التام والكامل للقوانين الاستثنائية.
- نفس حقوق وواجبات الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.
- حق الارتقاء إلى كافة المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز آخر غير الكفاءة والقدرات الخاصة.
- التطبيق التام على الأهالي لقانون إجبارية التعليم وحرية التعلم.
- حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات.
- تطبيق فيما يخص الدين الإسلامي قانون فصل الدين والدولة.
- تطبيق على الأهالي القوانين الاجتماعية والعمالية.
- حرية مطلعة للعمال الأهالي في التنقل لحرية إلى فرنسا والخارج.
- كافة قوانين العفو السابقة والمستقبلية يجب أن تطبق دون تمييز على الأهالي كما على المواطنين الآخرين.[3]

[1]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 71.

[2]– محمد قنانش: مرجع سابق، ص 39.

[3]– محفوظ قداش و محمد قنانش: مرجع سابق، ص 52–53.

لقد فقدت الجمعية بمرور الوقت أعضائها التونسيين والمغاربة لتصبح هيئة جزائرية خالصة[1] وما إن وصلت سنة 1927 حتى تغيرت اللهجة وتغير الأسلوب وظهرت كلمة الاستقلال لأول مرة في الاجتماع الكبير المنعقد في قاعة "لاقرانج أوبيل" يوم 30 جانفي 1927 وقد ضم أكثر من 800 شخص.[2]

وكان لحزب النجم مواقف مغاربية داخلية وخارجية عكستها توجهاته الإقليمية والعربية تمثلت في دعم ثورة الريف المغربية عام 1924 التي كان يقودها الأمير عبد الكريم الخطابي ضد الإحتلال الفرنسي والإسباني ويشارك إلى حزب الحر التونسي في مؤتمر بروكسل عام 1927 ودافع الاثنان على قضايا المغرب العربي عموما[3] وتتمثل مطالب النجم بالنسبة للجزائر والتي تقدم بها مصالي الحاج في هذا المؤتمر:

1- استقلال الجزائر.
2- جلاء قوات الاحتلال الفرنسية.
3- تأسيس جيش وطني.

ومن هنا نلاحظ الإنطلاقة الحقيقيه بمبدأ الإستقلال كحل طبيعي وجذري للقضية الجزائرية وبالكفاح السياسي كوسيلة للتوعية وبالثورة كوسيلة للتحرير من الإستعمار والتحرر من تبعات التخلف والتبعية وطرح القضية الجزائرية على بساط المسرح الدولي وأصبحت من هذا الشهر ومعها قضية المغرب الكبير قضية دولية ولم تبقى قضية داخلية فرنسية كما كانت مطروحة، وهذا مكسب كبير لأنه من المعلوم أن وضع القضية في إطارها الحقيقي هو نصف حلها[4] ومن هنا

[1]- بشر بلاح: مرجع سابق، ص 365.

[2]- محمد قنانش، مرجع سابق، ص 41.

[3]- محمد على داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 15.

[4]- محمد قنانش: آفاق مغاربية، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، منشورات دحلب الجزائر، 1990، ص 28.

نلاحظ أنه من بداية سنة 1927 كانت أول سنة يذكر فيها الاستقلال وإن التوجه كان وطنيا ثوريا بعدما كان في سنة 1926 لا يزيد عن الاحتجاج ومطالب إصلاحية[1] وفي 20 نوفمبر 1929 قررت السلطات الفرنسية حل النجم والواقع أنه لم تكن هناك أي إتهامات أوردتها ضد هذه المنظمة وهذا فإنه لنتيجة هذا القرار إضطهد زعماء النجم ومنعت جريدته من الصدور[2] وفي سنة 1933 ظهر النجم بحلة جديدة تحت إسم جديد هو "النجم المجيد" وجاء برنامجه هذه المرة أكثر وضوحا وأقرب من الأول إلى طموحات الشعب الجزائري وأسس النجم جريدة ناطقة باسمه سماها الأمة، مهمتها نشر أخبار الحركة وشرح مواقفها الجديدة وتعبر عن آرائها وترد على إتهامات أعدائها وتدافع عن مبادئها وعن مصالح المسلمين الجزائريين[3] ولقد حدد المؤتمر الوطني المنعقد في ماي 1933 لنجم شمال إفريقيا الخطوط العريضة للبرنامج السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي وحدد وسائل العمل كما حدد القوانين الداخلية باعتبار حركة النجم حزب سياسيا وطنيا له إيديولوجيته التابعة من أصالته والمتفتحة على عصره وله أيضا إستراتيجية الخاصة التي تتماشى ومبادئه الثورية[4] ويتضمن الجزء الأول من برنامج 1933 مطالب النجم التي يريد الحصول عليها من السلطات الفرنسية ونجد فيها على الخصوص: (إلغاء قانون الأهالي وجميع الإجراءات الاستثنائية، العفو عن جميع المساجين السياسيين حرية التنقل إلى فرنسا والخارج، حرية الصحافة واستثناء الجمعيات وحرية الاجتماع) إلى جانب هذا البرنامج الديمقراطي نستطيع أن نجد مطالب أخرى من النوع السياسي الاجتماعي وهكذا فإن نجم شمال إفريقيا طالب بتعويض المندوبيات المالية المنتخبة بالاقتراع الضيق إلى برلمان منتخب بالاقتراع العام[5] ورغم أن برنامج

---

[1]– محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939، ص 48.

[2]– محفوظ قداش و محمد قنانش: مرجع سابق، ص 382.

[3]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 76.

[4]– محمد قنانش: نفس المرجع ، ص 59.

[5]– بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية، (1898–1947)، تر: الصادق عماري مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 93.

النجم لم يكن كله جديد فإنه قد ضغط على ثلاث أفكار هامة فكرة الوطنية بإعلانه الاستقلال الكامل للجزائر وجلاء الفرنسيين منها وفكرة الاشتراكية بالدعوة إلى تأميم الأراضي والممتلكات الكبيرة التي أخذها الكولون وفكرة العروبة بالمناداة بالتعليم العربي واسترجاع مكانة اللغة العربية[1] ولكن الحكومة الشعبية في فرنسا لم تستجب لمطالب النجم خاصة بعدما عرفت أنه يهدف إلى تحقيق إستقلال الجزائر الكامل وعملت على الحد من نشاطه تجنبا للخطر الذي سينجم عن ذلك خاصة بعدما تسرب نشاطه إلى الجزائر وإنتشر في أوساط الشعب، ثم أن الحكومة الفرنسية أصدرت قرارا لحل النجم في 26 جانفي 1937 ووجهت له عدة اتهامات منها تعامله مع الفاشية والنازية وكذب مصالي الحاج كل هذه الإدعاءات وأكد على أن النجم كان يريد التعاون بين الشعبين الجزائري والفرنسي ولكن هذا التعاون يجب أن يقوم على إستقلال الجزائر[2] وكان رد الإستقلاليين فوريا إذ أسسوا في 11 مارس 1937 حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج[3] حيث تشكلت اللجنة التنفيذية من سبعة أسماء نذكر منهم: عماش عمار، وكحال أرزقي وفلالي مبارك وآخرون[4] ونظرا إلى نشاطات ومطالب حزب الشعب الإستقلالية فقد تعرض زعمائه إلى الإعتقال في أوت 1937 وحكم عليهم بالسجن لمدة سنتين ولم تلبث السلطات الفرنسية إلى أن حظرت جريد في الأمة والبرلمان الجزائري في 27 أوت 1939 وحلت حزب الشعب في 29 سبتمبر الموالي وإعتقلت 41 من قادة الحزب ومناضليه وسجنتهم عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية[5]

[1]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 384.

[2]– محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939، ص 85.

[3]– بشير بلاح: مرجع سابق، ص367.

[4]- Massali hadj : massali hadj - parcourts et temoignages -edition cassabah alger, 2006, P 86.

[5]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945، ج3، دار الغرب الإسلامية، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص 144.

المطلب الثاني: الاتجاه الإدماجي

مثل هذا الاتجاه جماعة النخبة الليبرالية وهيئة النواب[1]، ويبدو من إسمها أن العضوية فيها كانت محصورة بالمنتخبين الجزائريين[2] كان من أقطابها الدكتور ابن التوهامي وفرحات عباس.[3]

أنشأ هذا التيار فيدرالية المنتخبين المسلمين من المندوبين الماليين الجزائريين يوم 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور ابن التوهامي وتتمثل مطالب هذه الفدرالية كما جاء في مؤتمرها الأول المنعقد في 11 سبتمبر 1927.[4]

- تحقيق المساواة بين الجزائريين والأوروبيين
- إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية الإدارية وتطبيق القانون العام بكامله
- وضع حد لهجرة الأوروبيين للجزائر
- السماح للجزائريين بانتخاب نوابهم في البرلمان الفرنسي بالتعاون مع المستوطنين
- ضرورة تمتع الجزائريين بكل الحقوق والواجبات في الميدان العسكري مثل المستوطنين
- إطلاق حرية الصحافة وإنشاء النوادي والجمعيات
- نطبق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة الجزائريين
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة
- إعلان عفو المحبوسين والمثقفين الجزائريين

---

[1]- بشير بلاح: مرجع سابق، ص 377.

[2]- صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1962) مديرية النشر الجامعية، قالمة، 2011، ص 10.

[3]- فرحات عباس: ولد في مدينة الطاهير بولاية جيجل في 1899، التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية، وواصل دراسته العليا بمدينة الجزائر في كلية الصيدلة، كان قريبا من حركة الشبان الجزائريين التي تكونت عام طلبة شمال إفريقيا المسلمين بالجزائر من 1927 إلى 1931، أنظر، عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، 2007، ص 21-63.

[4]- بشير بلاح: نفس المرجع، ص 377.

- إطلاق الحريات للعمال الجزائريين في التنقل بين فرنسا والجزائر.[1]

إن اتحاد المسلمين المنتخبين كان يمثل الطبقة البرجوازية من المثقفين وكبار الملاك الاجتماعيين، لكن هذا الاتجاه لم يستطع أن يفرض نفسه في الساحة السياسية بل نفى معارضة شعبية واسعة واقتصرت قواعده على أقلية محدودة ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار وهذا ما نلاحظه بعد الحرب العالمية الثانية تعرض هذه الفيدرالية إلى انشقاق وبدأ العديد من قادته يتجه نحو الخط الوطني الجزائري ومنهم فرحات عباس.[2]

انتهت الفيدرالية سياسيا بانتخاب بن جلول في عام 1938 وتأسيسه لحزب جديد هو التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري، كما خرج فرحات عباس من الفيدرالية في نفس العام وهو ما يعني توقف نشاطها.[3]

الحزب الشيوعي الجزائري:

أسس الحزب الشيوعي الفرنسي فرعا تابعا له بالجزائر ابتداءا من عام 1924 وظل تابعا له لمدة 12 سنة وكان مكونا من العمال الجزائريين والأوروبيين ولكن أغلبية الأعضاء المنخرطين فيه والمسيرين له من الأوروبيين ونظرا للتقدم الضئيل للشيوعية في أواسط الجماهير الشعبية الجزائرية والأوربية وعدم تمكنه من إيجاد قاعدة هامة تمثل هذا التيار طالب الحزب الشيوعي الفرنسي من الأوروبيين تأسيس حزب شيوعي جزائري وذلك ما تم في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في الجزائر العاصمة يومي 17 و18 أكتوبر 1936[4] وقد تجسد هذا المشروع بإنشاء الحزب الشيوعي الجزائري المستقل نظريا عن الحزب الشيوعي الفرنسي ومن الشخصيات المرموقة في الحزب الشيوعي الفرنسي التي تم تحويلها إلى الحزب الشيوعي الجزائري وإعطائها مسؤوليات جديدة فيه

[1]– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ص 13/ 14.

[2]– محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 14.

[3]– عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص 160.

[4]– عمار عمورة: مرجع سابق، ص 178.

تخص بالذكر عمر بوخرط وعمار أوزقان، لكن مشكلة الحزب الشيوعي الجزائري أنه كان ينادي لقيام ثورة من الفلاحين ضد الامبريالية والاقطاع ولا يتطرق إلى موضوع الجوهري مثل بقية الأحزاب الوطنية وهو تحرير الجماهير من الهيمنة الفرنسية.[1]

ويتمثل القانون الأساسي للحزب الشيوعي الذي قدمه 1937 حيث اقترح:

- اتحاد الجزائر مع فرنسا
- تطبيق المساواة بين المسلمين والأوروبيين
- حرية العبادة
- فصل الدين الإسلامي عن الدولة
- انتخاب مجلس جزائري من 120 عضو نصفهم أوروبيين
- إنشاء حكومة جزائرية ذات استقلال داخلي ذاتي وفتح المجالس البلدية أمام الجزائريين.[2]

إن قادة الحزب الشيوعي الجزائري كانوا يعملون بالتنسيق مع قادة الحزب الشيوعي الفرنسي وأنهم كانوا في صراع مع حزب الشعب الجزائري لأنهم يعتبرون مصالي وحزبه بمثابة منظمة انفصالية تعمل ضد فرنسا، والفكرة العامة التي ارتسمت في أذهان الناس عن الحزب الشيوعي الجزائري ومن وراءه الحزب الشيوعي الفرنسي أنهما لا يملكان برنامج سياسيا واضحا وأنهما لا يثقان عن مقدرة الشعب الجزائري على القيام بثورة تحرير نفسه من قيود الاحتلال[3] حيث ظل غريب عن الواقع الثقافي والاجتماعي للشعب الجزائري فلم يكن له دور محسوس في نضال الحركة الوطنية.[4]

---

[1]– يحي بوعزيز: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 281.

[2]– ناجي عبد النور: "البعد السياسي في تجربة الحركة الوطنية"، **مجلة التراث العربي**، العدد رقم 107، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص 39.

[3]– يحي بوعزيز: نفس المرجع، ص 282.

[4]– بشير بلاح: مرجع سابق، ص 379.

المطلب الثالث: الاتجاه الإصلاحي

تعود أصول هذا الاتجاه إلى أفكار حمدان خوجة[1] وأعمال الأمير خالد وكتابات ونشاطات الشيوخ المجاوي وابن سماية وحتى جهاد الأمير خالد الذي ساهم إلى الأعداد في تبلور هذا الاتجاه وقد تبنى كل تلك الأفكار والمشاريع بعض طلبة العلم المتأثرين بحركتي الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية كعبد الحميد بن باديس[2] والبشير الإبراهيمي[3] وآخرون، حاولوا تحقيقها بوسائل دقيقة وتربوية واجتماعية وإعلامية وقد تمثل هذا الاتجاه الاصلاحي بالجزائر، في جمعية العلماء المسلمين[4]، وقد برزت إلى الوجود رسميا في 05 ماي 1931[5].

ويعود الشيخ البشير الإبراهيمي إلى ظروف تأسيسها حيث يقول: زارني الأخ الأستاذ عبد الحميد بن باديس وأنا بمدينة سطيف أقوم بعمل علمي في زيارة مستعجلة في سنة 1924 وأخبرني

---

[1]– حمدان خوجة: ولد سنة 1773 بمدينة الجزائر، أتم دراسته بتفوق حيث درس الأصول والفقه والتاريخ التصوف وعلم الطب، عمل في التدريس واشتغل بمنصب الكاتب العام للداي، وبعد عملية الاحتلال عينة الجنرال كلوزيل في مجلس بلدية الجزائر. وفي سنة 1833 قامت السلطات الفرنسية بنفيه بعد أن جردته من منصبه وأملاكه، توفي سنة 1840، أنظر: حمدان بن عثمان خوجة المرآة، تر: محمد العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1982، ص 11–43.

[2]– عبد الحميد ابن باديس: ولد بقسنطينة من أسرة مشهورة بالعلم والثراء تعلم بمسقط رأسه ثم بتونس حيث أتم دراسته بجامع الزيتونة ثم عاد إلى الجزائر، ودرس بالجامع الكبير وفي سنة 1926 أسس جريدة المنتقد وبعدها مجلة "الشهاب" وأصدر فيها بعد صحف أخرى "كالشريعة" و"السنة المحمدية" و"الصراط" ولكنها أيضا لم تعمر طويلا، وترأس العلماء المسلمين سنة 1931 بعد تأسيسها، كما يعتبر من رجال الإصلاح والتجديد في الجزائر، توفي بقسنطينة أنظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مركز الإسلام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، الجزائر، 2011، ص 51، 52.

[3]– محمد البشير الإبراهيمي: ولد سنة 1889 بسطيف، نشأ في جو ملائم ساعده على النبوغ الفكري وفي عام 1911 انتقل إلى المدينة المنورة حيث تلقى علوم التفسير والحديث وعلم الرجال وأنساب العرب ولم قضى سنوات المدينة انتقال إلى دمشق واشتغل بالتعليم الحر، وفي سنة 1922 عاد إلى الجزائر، ويعتبر شخصية الثانية في الحركة التأسيسية والاصلاحية والتجديدية وجمعية العلماء المسلمين، وقد كان أول نائب الرئيس الجمعية وآخر رئيس لها بعد وفاة رئيسها الأول، أنظر: عبد الكريم بولصفاصف رواد النهضة والتجديد في الجزائر 1889، 1965 ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 48–49.

[4]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 368.

[5]– عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة، 1830–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 92.

أنه عقد العزم على تأسيس جمعية باسم "الإخاء العلمي" يكون مقرها العام في قسنطينة العاصمة العلمية وتكون خاصة بعمالتها تجمع شمل العلماء والطلبة وتوحد جهودهم وتقارب بين مناصبهم في التعليم والتفكير وتكون صلة تعارف بينهم وفي تلك الجلسة عهد إلى أن أضع قانونها الأساسي فوضعته في تلك الليلة وقرأته علية في صباحها[1] .

وقد صدر في جريدة الشهاب[2] في عدد فيفري سنة 1931 تتضمن دعوة عامة لتكوين جمعية العلماء بعدما رأى الإمامان تكامل العدد الذي يستطيع أن يعلنا به تأسيس جمعية، حيث وجهت الدعوة باسم الأمة كلها ولقيت دعوة الشهاب استجابة واسعة في أواسط العلماء حيث تبناها 72 عالما بالحضور واعتذر بالكتابة والقبول نحو 50 عالما آخر وحصل اجتماع الوفد الملبي للدعوة يوم 05 ماي 1931 بنادي الترقي[3] بالجزائر العاصمة[4] وكان من نتائجه اختيار المجلس الإداري الأول الذي عين فيه عبد الحميد بن باديس كرئيس للجمعية ومحمد البشير الإبراهيمي نائبا له كما تم تعيين لجنة العمل الدائمة من سكان العاصمة[5].

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929–1940)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 184–185.

[2]– جريدة الشهاب: أنشأت سنة 1343هـ تبحث في كل ما يرقى المسلم الجزائري لمنشأها عبد الحميد بن باديس تصدر طيلة كل شهر قمري، أنظر: كمال بن عطاالله، جمعية العلماء المسلمين مسيرة علم وإصلاح، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013، ص 110.

[3]– نادي الترقي: كان في بادئ الأمر عبارة عن مركز أفتتح عام 1927 في الجزائر العاصمة من طرف مجموعة من أثرياء وأعيان الجزائر وكانت بنائه تشمل على ثلاث قاعات، كان مظهره يدل على الرقي والتقدم كان الهدف من تأسيسه هو مناقشة الأوضاع التي يعيشها الجزائريون بين العلماء ورواد النهضة، أنظر: عبد الكريم بو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطول الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 88.

[4]– عبد الرشيد رزوقة: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار شهاب، بيروت، لبنان، 1999، ص 126–127.

[5]– صالح فركوس: مرجع سابق، ص 20.

وقد صرح الشيخ البشير الإبراهيمي أن الجمعية أسست لغايتين شريفتين وهي إحياء مجد الدين الإسلامي وإحياء اللغة العربية وقد كانت ترمي الجمعية إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1- تطهير الإسلام من البدع والخرافات ومحاولة إبقاء شعلة الحماسة في القلوب تلك الشعلة التي بذل الاحتلال كل جهوده من أجل إطفائها حتى تنهار مقاومة الجزائريين ضده.
2- إحياء الثقافة العربية ونشرها بالبلاد خاصة بعد أن عمل الاستعمار على دفنها في الجزائر أكثر من قرن من الزمن.
3- التستر وراء الثوب الديني في محاربة سياسة فرنسا والتنصير والتجنس.
4- العمل من أجل الحصول على استقلال الجزائر وضمها إلى الأسرة العربية الكبرى وهو الهدف الذي تود الجمعية تحقيقه.
5- المحافظة على الشخصية الجزائرية بمقوماتها الحضارية والدينية والإسلامية الوطنية، والثقافية ومقاومة سياسية الإحتلال الرامية إلى القضاء عليها.[1]

وبعد انتهاء جميع التنظيمات الإدارية في الجمعية وتوزيع المسؤوليات على أعضائها ومجلسها الإداري أصبح عليها لكي تباشر العمل أن تحصل على ترخيص رسمي من الإدارة الفرنسية فتقدمت بطلب الترخيص وجاءت الموافقة بصورة سريعة ومفاجئة من دار عمالة العاصمة بتاريخ 22 ماي 1931.[2]

وقد ضم قانونها الأساسي 23 فصلا من بينها:

الفصل الأول: "تأسست بمدينة الجزائر، جمعية للثقافة العامة، تحت اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مركزها بنادي الترقي، 09 ساحة الحكومة، الجزائر.

[1]- نبيل بلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 64-65.

[2]- صالح فركوس: مرجع سابق، ص 20.

الفصل الثالث: "إن كل معاطات للسياسة أو أي تدخل في قضية سياسية ممنوعة منعا باتا على الجمعية".

الفصل الخامس: "الوصول إلى هذه الأهداف فإن الجمعية مستعدة لأن تستعمل جميع الوسائل الصالحة والتي لا تتعارض مع القوانين الجارية، ومن أجل ذلك فإن أعضاءها –خاصة عندما يرون ذلك مفيدا– لهم أن يقيموا جولات عبر الوطن للدعوة.

الفصل السادس: "من حق الجمعية أن تفتح باسمها مراكز ونوادي ومدارس للتعليم الابتدائي عبر الوطن".

الفصل الثامن: "إن المجلس الإداري لا يكون إلا من الأعضاء العاملين".[1]

أما عن سبب اتخاذ العاصمة مقر الجمعية بالرغم أن مؤسسيها البارزين كانوا في الشرق البلاد ورغم أن قسنطينة كانت مهدا للحركة الإصلاحية الناضجة في الجزائر وأن خطتها الأولى كانت تنص على أن تكون قسنطينة مقرا للجمعية فإن الراجح في اختيار الجزائر بدل قسنطينة يعود لكون مقر السلطة المركزية من جهة ولوجود نادي الترقي الذي ولدت فيه الجمعية والذي كان أعضاءه من مؤسسيها ومساعديها الأوائل ماديا[2]، وقد اتخذت لإيصال رسالتها العلمية ثلاث ووسائل هي المدارس والمساجد والنوادي، ومن أشهر المساجد التي انطلقت منها الحركة نجد الجامع الأخضر وجامع سيدي قموش وأما عن النوادي كان هناك نادي صالح باي ونادي الترقي والجمعية التوقيفية والمدارس كان هناك العديد منها في ولاية الجزائر وقسنطينة ووهران[3].

[1]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: مرجع سابق، ص 208–209.

[2]– عبد الكريم بو صفصاف: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931–1945) دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1996، ص 103.

[3]– مازن حامد صلاح مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1939)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1985/1984، ص 96.

ولقد برزت بين الحركات السياسية الجزائرية كقوة وطنية على جميع المستويات الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

ففي المجال الأول : أسست المساجد وكونت الأئمة والمفتين الذين حافظو على شريعة القرآن و أحكامه وفي الميدان الثقافي عملت على بعث الثقافة العربية وتطويرها وإحياء اللغة العربية وتجديدها.

وفي الميدان الاجتماعي:حارب العلماء كل مظاهر الفساد الاجتماعي كالخمر والميسر والبطالة وجميع الانحرافات الاجتماعية.

وعلى المستوى السياسي: حاربت الجمعية الطرقيين وشيوخ الزوايا الجزائريين الذين شوهوا الإسلام كما هاجموا الإدارة الفرنسية.[1]

لكن السلطات الإستعمارية الفرنسية لم تغفل عن نشاط الجمعية وبدأت في التضييق على أعضائها من عام 1933 ووضعت كافة أعضائها تحت المراقبة ومنعت إصدار تصاريح جديدة لمدارس الجمعية.[2]

[1]– عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1939–1945)، ص 146–147.

[2]– كمال بن عطاالله: مرجع سابق، ص 23.

من خلال ما ذكر في هذا الفصل يمكن القول أن إصلاحات 04 فيفري 1919 التي قدمت كترضية للأهالي الجزائريين جراء مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، كانت خيبة أمل كبرى لقادة الشعب الدين كانوا ينتظرون أكثر منها وفي الوقت التي كان يطالب فيه الشعب بحق تقرير المصير أو على الأقل مساواة الجزائريين بالفرنسيين في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثلما استووا في الواجبات دون شروط حيث قابل الجزائريون هذه الإصلاحات ببرودة واشمئزاز لأنها كانت ضربة قاسية لآمالهم وقامت المعارضة بحركة الأمير خالد حيث تصدى المستوطنين لها وجندوا كل امكاناتهم ضدها.

وبعد التطاحن الكبير الذي نشأ بين الزعماء الجزائريين للحركة الوطنية بعد إصلاحات 04 فيفري 1919 إستقرت على ثلاث إتجاهات، هي الاتجاه الاستقلالي: الذي مثله حزب نجم شمال إفريقيا بزعامة مصالي الحاج، والذي كان عبارة عن نقابة تدافع عن حقوق العمال المغاربة في باريس قبل أن يتحول إلى حزب جزائري بعد إنسحاب كل من التونسيين والمغاربة، ثم تحول إلى حزب الشعب سنة 1937 بعد حله من طرف السلطات الاستعمارية، والذي قرر العمل بنفس مطالب ومبادئ النجم. أما الاتجاه الثاني فهو الإتجاه الإدماجي: الذي تزعمه رجال النخبة المتأثرين بالثقافة الفرنسية مثل فرحات عباس وابن جلول الذين كانوا ينادون بالإندماج مع فرنسا ويضم هذا التيار كل من فيدرالية النواب المسلمين والحزب الشيوعي، والاتجاه الثالث هو الاتجاه الإصلاحي : الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين، ويضم مجموعة من العلماء والمصلحين أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي الذين أرادوا إحياء الأمة الجزائرية الجزائرية ومحاربة البدع والخرافات التي كانت تسيطر على المجتمع الجزائري في هذه الفترة من خلال إعادة الإعتبار للدين الإسلامي واللغة العربية والتعليم.

الفصل الثاني : إستمرا سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر 1936

المبحث الأول : مشروع بلوم فيوليت 30 ديسمبر 1936

المطلب الأول : أسباب طرح مشروع بلوم فيوليت

المطلب الثاني : مضمون مشروع بلوم فيوليت

المطلب الثالث : الردود الأولية حول المشروع

المبحث الثاني : إنعاسات الإصلاحات الفرنسية على الجزائريين

المطلب الأول : الإنعاكاسات السياسية

المطلب الثاني : الإنعكاسات الإقتصادية

المطلب الثالث : الإنعكاسات الإجتماعية

أمام تزايد الوعي السياسي للجزائريين وزيادة نشاط الأحزاب الوطنية بمختلف إتجاهاتها، سعت فرنسا جاهدة لإبقاء الجزائر تحت سيطرتها وهذا من خلال تقديم مزيد من الإصلاحات والتنازلات كان الهدف منها التضييق على نشاط الحركة الوطنية وهذا ما يتجسد من خلال إصدار السلطات الاستعمارية لمشروع جديد في هذه الفترة هو مشروع بلوم فيوليت.

المبحث الأول: مشروع بلوم فيوليت

المطلب الأول: أصل مشروع بلوم فيوليت

في ماي 1925 تم تعيين موريس فيوليت[1] حاكما عاما على الجزائر وكان يعتقد أن في الإمكان دفع الجزائر نحو الإندماج بخطوات متأنية عبر ترقية التعليم والمساواة في الحقوق لصالح الأهالي وقد لقيت أفكاره صدى طيب لدى حركة الشبان الجزائريين حاملي الشهادات الجامعية وذوي الثقافة الفرنسية (معلمين، أصحاب المهن الحرة، موظفين، إداريين...) الذين كانوا يناضلون من أجل إدماج الجزائر في فرنسا بصورة كاملة، واقترح فيوليت فتح القوائم الانتخابية لعدد محدود من العرب الذين يمثلون لجنة الأهالي، إلا أنه اصطدم بمقاومة عنيفة من طرف الأهلية الأوروبية بزعامة السيناتور "دودكس" مما أدى إلى تنحيته سنة 1927.[2]

وفي سنة 1931 عقب الاحتفال بذكرى الاحتلال ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي عهد إليهم بدراسة الأوضاع الجزائرية وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها وفعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات أصبح منذئذ يعرف بمشروع بلوم فيوليت وتقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطأ كبير إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات في الوضع بالجزائر، وقد انتقد السياسة الفرنسية واتهمها بالظلم وقال إنها إذا استمرت بدون تغيير فإنها ستشكل (خطرا قاضيا على إمبراطوريتنا الإفريقية).

نشرت وسائل الإعلام مشروع فيوليت على أسماع الجزائريين والفرنسيين على السواء، وبدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي وطالت إلى سنة 1935[3] لكن هذا المشروع رفض في المرة الأولى

[1]– موريس فيوليت: (1870، 1960)، سيناتور ماصوني من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي حاكم الجزائر من ماي 1925–1927 ووزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية ومهندس مشروع بلوم فيوليت، أنظر: بشير بلاح: مرجع سابق، ص 379.

[2]– بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 402.

[3]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 18–19.

سنة 1931 من طرف مجلس الشيوخ الفرنسي، مما دفع بالمنتخبين الجزائريين إلى تشكيل لجنة كبيرة وأوفدوها إلى باريس في جوان 1933 لتلتمس من الحكومة تبني المشروع ولكن بعد إصدار الحاكم العام جيل كارد (carde Jules) معارضته ذلك المطلب لم تحظى تلك البعثة حتى بالإستقبال من طرف الحكومة الفرنسية.

بعدها بسنتين أعاد موريس فيوليت طرح مشروعه وكان ذلك في مارس 1935 قبيل الموافقة على قرار رينييه وقد دافع عن طرحه الذي يقول أن معاناة الجزائريين ليست من الأزمة الاقتصادية فحسب بل كذلك معاناتهم من ازمة نفسية بسبب النظام الذي يقتل شيئا فشيئا كل آفاق المجتمع الأهلي واقترح حينها موريس فيوليت منح الجنسية لبعض الجزائريين وهم النخبة وصاغ المشروع في اقتراحين:[1]

الأول: منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.[2]

الثاني: منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم وهم جماعة النخبة وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانو متجنسين بالجنسية الفرنسية مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين، وقد أوضح فيوليت أنه يفضل الاختيار الثاني لسببين:

أنه سيمنح حق الانتخاب لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل وإن خلق هيئة انتخابية واحدة سياعد على تحقيق دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسيين وهو الأمر الذي تقوم عليه السياسة الفرنسية أما خلق هيئتين انتخابيين (كما يقترح الخيار الأول) فهو يشجع الوطنية والانفصال وبناء على اختياره الثاني فإن الجزائريين سيزداد عددهم تدريجيا حسب المؤهلات التي يحملونها والتي

[1]– لمياء بوقريوة:" مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، 04 ديسمبر 2012، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص 317.

[2] - أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية،ج3،ص 19 .

فصلها المشروع[1] وهذا الاختبار يعبر بوضوح عن نظرة فيوليت البعيدة وكذلك عن سعيه الحثيث لفصل النخبة الجزائرية عن عامة الشعب ودمجها كليا في الحياة الفرنسية إلا أن هذا المشروع رفض مرة أخرى في 22 مارس 1935، وكان ذلك بعد الخطاب الذي ألقاه النواب الفرنسيون في الجزائر كيطولي، ديرو، ووزير الداخلية مارسيل رينييه الذي صرح: "منذ 1919 بذلنا كل ما بوسعنا، لا تطلبوا الذهاب إلى أبعد من هذا لأنه بكل بساطة مستحيل".[2]

ولما إستلمت السلطة في فرنسا حكومة الجبهة الشعبية السيادية في 04 مارس 1937 برئاسة اليهودي ليون بلوم[3] ابتهج بانتصارها الجزائريون كما يذكر فرحات عباس وعلقوا عليها الآمال وأعلنوا ثقتهم فيها كما كتب الشيخ البشير الإبراهيمي في مجلة الشهاب وأرادت أن تعبر عن عطفها المزعوم على الشعب الجزائري فأعلنت حرصها على إحياء وتبني مشروع قانون فيوليت الذي ظهر منذ سنة 1931، وكان محل نقاش في فرنسا منذ ذلك العام لما يقرب من عقد من الزمن وأطلق عليه اسم مشروع بلوم فيوليت، وقد عرض وزير الدولة فيوليت ذلك المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936 وظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936 مشتملا ثمانية فصول وخمسين مادة[4]. وقد وجه فيوليت خطابا إلى الفرنسين محاولا تبرير تقديمه لهذا المشروع قائلا[5]: (إنه عندما يحتج هؤلاء المسلمون تتغاضون، وعندما يؤيدون تشتبهون في أمرهم، وعندما يهتمون تشتكون أيها السادة إن هؤلاء الرجال ليس لهم وطن سياسي وهم يطلبون منكم أن تقبلوهم في وطنكم فإذا رفضهم أولا تخشون أن ينشئوا لهم واحدا ؟).[6]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 19–20.

[2]– لمياء بوقريرة: مرجع سابق، ص 318.

[3]– ليون بلوم: رئيس الجبهة الشعبية الفرنسية للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1919–1939، ص 131.

[4]– بشير بلاح: مرجع سابق، ص 379–380.

[5]– ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 221.

[6]– فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشباب الجزائري 1930، متبوع بتقرير إلى الماريشال تيبان ابريل 1941، تر: أحمد منور،منشورات وزارة الثقافة،الجزائر،2007،ص 73.

وقال البشير الإبراهيمي: (إن فيوليت صاغ مشروعه على اعتبارات سياسية دقيقة ووضعه في ألفاظ استهوت خاصة الجزائريين (النخبة) وشبابهم ولكنه انطوى على معاني غامضة وتحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات والتفسيرات ومنها ما يعد في الاختبار النفسي الجزائري من الشعريات).[1]

وقد ألحق مشروع بلوم مذكرتان تتعلقان بالجزائر الأولى تقترح إنشاء مجموعتين انتخابيتين في الجزائر والثانية كانت تتضمن تقريرا عن مشاكل الميزانية الجزائرية وتفضل مزيدا من تأكيد السيادة التامة لفرنسا في الجزائر وهذان المذكرتان قاسمتا فيوليت وجهة النظر في أن سياسة فرنسا في الجزائر ينبغي أن تكون الإدماج ولذلك كانت مقدمة كمذكرة الأولى تقول: (إن تطور الوطنيين في أقسام الجزائر الثلاث، الجزائر، وهران، قسنطينة، يجب أن يقودهم بالتدريج إلى الإدماج التام وهو الهدف الأول لاستعمارنا) وطالب المذكرة الثانية بضرورة مزج الأوروبيين والمسلمين نفسيا وعقليا وأن تصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الأم للأطفال الوطنيين[2] وكان الهدف من مشروع بلوم فيوليت هو الإندماج السياسي للنخبة الجزائرية قصد إيقاف الوطنية والمقصود منح المواطنة الفرنسية في إطار احترام القانون الشخصي الإسلامي لـ 25000 جزائري تقريبا تشكل في نظر الحكومة نخبة حاملي شهادات لهم على الأقل الأهلية (شهادة التعليم المتوسط) أو من كانوا ضباط أو ضباط صف أو ممثلون رسميون للتجارة أو الفلاحة أو المنتخبون أو الممثلون النقابيون وحاملو ميداليات العمل.[3]

[1]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 19.

[2]– ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 221.

[3]– محفوظ قداش: جزائر الجزائريين 1830/1954 ، تر ، محمد المعراجي ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، ب ت، ص 318.

المطلب الثاني: مضمون مشروع بلوم فيوليت:

الفصل الأول: يتاح الأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة في الفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية نهائية ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية:

أولا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذي بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا: الأهالي الجزائريين الفرنسيين من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة "باش شاوش" أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن السيرة.

ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.[1]

رابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية شهادة التعليم العالي أو بكالوريا التعليم الثانوي، وشهادة البروفي الثانوية، وشهادة الدروس الثانوية وشهادة المدارس، وشهادة التخرج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري، وكذا الموظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمسابقة.[2]

خامسا: الأهالي للجزائريون الفرنسيون المنتخبون بالحجرات التجارية أو الفلاحية أو المعنيون من طرف مجلس إدارة جهة اقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبنية بالفصل الثاني.

[1]– عبد الحميد زوزو: تاريخ التحرر في أفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 103.

[2]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: مرجع سابق، ص 496.

سادسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس والمجالس والمشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباشا أغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهن مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحررون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا: العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبه نقابات العملة المعنيون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.[1]

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجرا أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام وستعني الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.[2]

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عليها بقانون 02 فيفري 1852 الفص ل15 و16 وكذلك كل عزل وقع إزاء الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالعددين 6 و7 وكذلك تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

الفصل الرابع: يمكن لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن ينسحب منه للتمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل 09 والفقرة 05 من قانون 10 أوت 1927.[3]

---

[1]– عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، ص 104.

[2]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: مرجع سابق، ص 496–497.

[3]– عبد الحميد زوزو: نفس المرجع، ص 105.

الفصل الخامس: ليس لما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى، ولا ينطبق إلى على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذي تتوفر فيهم الآن، أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبنية.

الفصل السادس: ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب (70000) مرسومة أسماؤهم أو (قسم عشرين ألف 20000) هكذا انتهى.[1]

المطلب الثالث: الردود الأولية حول مشروع بلوم فيوليت

كان الحاكم العام فيوليت ورغم فشله أمام مجلس الشيوخ ما زال يأمل في إنجاح مشاريعه بفضل نجاح الجبهة الشعبية كما ظل مقتنعا دوما بضرورة إدخال الجزائريين في الأمة الفرنسية وكان يعول على الدعم الذي وعده إياه ليون بلوم، وكان التحاق الشيوعيين وحماسة المسلمين يبدوان فأل خير وأما الاستعماريون في باريس الذين لم يكن بعضهم يجهل تنامي النزعة القومية العربية في الشرق الأوسط فكانوا منقسمون على أنفسهم فإذا كانت أغلبية الجمعيات الاستعمارية تحذر الجبهة الشعبية من مغبة الإقدام على الإصلاحات السياسية التي وإن كانت تطالب بها الأقليات فإن الجماهير لم تكن تعبأ بها فإن الآخرين كانوا يدعون إلى انتهاج سياسة ليبرالية أكثر[2] أما عن المواقف داخل الجزائر إزاء المشروع فقد تمثل تفي ثلاث اتجاهات: النخبة والمستوطنون الأوروبيون والشيوعيون الجزائريون[3]، أما عن النخبة فقد رأوا فيه فرص لخلاص الجزائر من الحالة الأهلية (الأنديجينا) ورفضه نجم شمال أفريقيا كليا لأنه يعطي حق الانتخاب لـ 25000 برجوازي ويترك الجهل والشقاء 06 ملايين فلاح ويلحق الجزائر نهائيا بفرنسا واعتبره مصالي الحاج: "أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير"[4]. ويقول أيضا: "الشعب الجزائري يرفض مشروع فيوليت لأن هذا المشروع لا يستجيب لطموحاته الحقيقية إنه يرمي لإدماجنا في

[1]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: مرجع سابق، ص 497.

[2]– شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، مج 2، تر: جمال فاصلي وفتحي سعيدي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 728.

[3]– ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 221.

[4]– بشير بلاح: مرجع سابق، ص 380–381.

الفرنسيين وإعطائنا جنسية جديدة وكأن جنسيتنا غير موجودة وكأنهم لا يعرفون أننا شعب له دينه ولغته وكتابته وآدابه وأن من حقنا ومن واجبنا أن نفتخر بأصلنا وبديننا وبعقيدتنا وأنه لا حاجة لنا على الإطلاق بشخصية أخرى فهي عندنا"[1].

وتحفظ منه العلماء ولو يرفضوه صراحة مفضلين كتم عواطفهم الحقيقية إل حين أيام خيبة الأمل من المشروع على حد تعبير أندري جوليان بالرغم من ترحيبهم بما قد يتيحه للجزائريين من التمتع بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية وعبرت عن ذلك التحفظ مجلة الشهاب في عدة مقالات وصفته في إحداها بأنه: "ليس من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة"، قبل أن يظهر الموقف النهائي الرافض عامي 1937 و1938، حيث كفوا عن المطالبة بتطبيق مشروع بلوم فيوليت وأنهم لا ينتظرون أي شيء من فرنسا الخاضعة بأهواء مجموعة من الكولون وقال ابن باديس ونادى بالعصيان المدني ثم أبدى في مقال نشره في جريدة الشهاب في جانفي 1937 نيته في العمل السياسي فكتب يقول: "قبل أن أكون شخصية دينية، أنا أنديجاني جزائري، ولا شيء يهم الأنديجان الجزائري يتركني غير مبال"

وفي قسنطينة انسحب ثلاثة آلاف منتخب بعد أن إعتبروا أن مهمتهم قد انتهت فعبروا عن رغبتهم في التمثيل الأحادي ضمن البرلمان الفرنسي مطالبين بإلغاء البلديات المختلطة وقرروا وضع حد لكل تعاون مع السلطات الاستعمارية وعدم التقرب من الحكومة الفرنسية في باريس بعد أن أبدت ميولات ليبرالية تجاه المسألة الجزائرية.[2]

موقف المستوطنين الأوربيين: لقد كان الرفض لهذا المشروع الذي يقضي على نظرية التفوق العنصري إذا قدر له النجاح وقد تمثل رد فعلهم في عقد مؤتمر خلال عام 1936 ضم ثلاث مئة

[1]– محمد العربي ولد خليفة: الاحتلال الاستيطاني للجزائر –مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط3، منشورات تالة، الجزائر، 2010، ص 51.

[2]– عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص 76.

من القادة الاستعماريين من جميع أنحاء الجزائر وعلى رأسهم حاكم قسنطينة ووهران والجزائر وقد عقد هذا الاجتماع من اجل التصويت على المشروع وكانت النتيجة: 298، و 2ضد المشروع أي رفضه بالإجماع تقريبا وكانت وجهة نظر المستوطنين أن المشروع يؤدي إلى تمتين المجتمع الجزائري وفيه محاباة لفئة على فئة أخرى[1] واعتبره أعلامهم مؤامرة على الجزائر ورفضه لأنه قد يهدد في تصورهم السيادة الفرنسية على الجزائر وامتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على أوضاعها وشنو حملة شرسة على المشروع وحيث هدد رؤساء 400 بلدية في فيفري 1937 بتقديم استقالتهم الجماعية كما تحدثت صحافة المستوطنين في 08 مارس الموالي عن استقالة 250 شيخ بلدية ثم ذكرت جريدة "Le temps" الباريسية في 11 مارس أن عدد المستقيلين 321 شيخ بلدية وتمادى المستوطنون في ثورتهم وتصعيدهم ضد المشروع كذلك لم يتراجع فيوليت عن مشروعه رغم موقف المستوطنين، وخطب أمام البرلمان الفرنسي قائلا: "أنتم تعرفون أني دائم الدفاع عن حقوق الفرنسيين وعن الاستعمار الفرنسي وتعرفون أن فقدان الجزائر سيكون ضربة موجعة لفرنسا ومجدها في هذا المجال لن توجد لا جزائر ولا أفريقيا فرنسية"

ورغم ذلك لم يكف المستوطنون عن معارضة المشروع وقاد حركة المعارضة هذه المرة حاكم قسنطينة منفردا وأخذت معارضته أسلوب الدعاية فهو يمتدح أعمال الفرنسيين في الجزائر ويشير إلى الإدماج بين الوطنيين والفرنسيين أمر مرغوب فيه ولكنه أشار إلى أن فرض السيادة الفرنسية التامة في حاجة إلى فترة طويلة نظرا لعدم توفر المساواة بين الجزائريين والفرنسيين

الموقف الشيوعي: كان التأييد التام، وكان تأكيد القوى الشيوعية في كل من باريس والجزائر للمشروع ففي عام 1936 كان هناك اتفاق بين الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي حول وجود الجزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسي وإيجاد مجتمع المصالح.[2]

[1]– ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 221.

[2]– نفسه: ص 222–223.

موقف الصحافة: شرعت الصحافة في تنظيم حملات لاحتجاجات بالعبارات الحادة والمفحمة "هل ستضيع الجزائر منا؟" التصويت لصالح مشروع فيوليت معناه التصويت لصالح الحرب الأهلية، مشروع بلوم فيوليت هو سلاح جديد معادي لفرنسا، كل المعادين لفرنسا هم مع مشروع بلوم فيوليت "المشروع معناه تفتت السيادة على حساب الغالب ولصالح المغلوب، ولا يوجد أي شيء في الاستعمار الحديث يلزم الشعب المحتل بتحمل عبئ الشعب الخاضع للاحتلال وصل إلى هذا المدى".

أما الصحافة في فرنسا فظهرت بمظهر أقل تشنجا ولم يختف مشروع بلوم فيوليت إلى أربع أو خمس جرائد باريسية: L'Aube،La croix ، L'Humcrisite، L'ouvre[1] .

وقام نفس العدد من الجرائد بترديد الشعارات المعادية للمشروع

وأما الصحافة العالمية فلم تشارك في تلك السجالات غير أنها لم تغلق أعمدتها في وجه من حاول دفع ثمن شراءها وبحسب سر باح به مورينو إلى فرحات عباس فإن الحملة التي شنت على مشروع فيوليت كلفة اتحادية رؤساء بلديات الجزائر أكثر من 200 مليون فرنك.[2]

المبحث الثاني: إنعكاسات الإصلاحات الفرنسية على الجزائريين

المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية

لما كثر الحديث عن الجزائر وإشتد ضغط الأحزاب إلى درجة كبيرة أوفدت حكومة بلوم لجنة برلمانية خاصة إلى الجزائر في مارس 1936 للتحقيق في وضع الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فاتصلت هذه اللجنة بالأواسط الجزائرية والأوروبية وكونت من كل ذلك فكرة ترمي إلى تأييد حكومة بلوم في مشروعها الإصلاحي السابق الذي يسعى إلى تطبيقه وكان من بين ما دفع حكومة بلوم إلى السعي الحثيث لتحقيق بعض الإصلاحات كثرة الاضطرابات التي واجهتها

[1] - شارل روبير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص 374 .

[2] – نفسه: ص 374.

الجزائر على إثر قيامها، ذلك انه في شهر جوان نفسه الذي تسلمت فيه الحكم شن العمال الجزائريون عدد من الاضطرابات في المعامل والمصانع والشركات التي تسيطر عليها كبار المعمرين مطالبين برفع الأجور وتحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم العمال الفرنسيين، وبمجرد ما شاع خبر وضع بلوم المشروع المذكور ثارت ثائرة الرأي العام الفرنسي بالجزائر معارضا[1] بكل شدة لكل توسع في الحقوق السياسية لفائدة الأهالي مدعيا بأنه يترتب على ذلك انقلاب عظيم ينذر بتحطيم السيادة الفرنسية[2] وبينما هذه الأحداث تجري كان ابن جلول والهيئات والأحزاب الجزائرية تدعو لتنظيم مؤتمر إسلامي عام يناقشون فيه أوضاع الجزائر ومشروع بلوم فيوليت[3] وتعود فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي شرحها على صفحات جريدة "لاديفاس" يوم 03 جانفي 1936 لبحث واقع الجزائر المأساوي، وقد انعقد المؤتمر يوم 07 جوان 1936 بدعوة من الشيخ ابن باديس والدكتور ابن جلول رئيس كتلة نواب عمالة قسنطينة بقاعة سينما ماجستيك (الأطلس اليوم) بحي باب الواد بالعاصمة لمحاولة إيجاد مخرج من تردي أوضاع الجزائر وضمور وتشرذم قواها السياسية والاجتماعية وللتعبير عن قوة الآمال بالتغيير والإصلاح التي فجرها صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا لدى كافة التيارات الجزائرية[4] ولم يسبق هذا اللقاء الكبير تحضير يناسب مع أهميته فلم يكن هناك متسع من الوقت بين الدعوة للمؤتمر وانعقاده وكان الغرض من الاستعجال كسب الوقت والخوف من تغيرات قد تحدث في فرنسا ومن ضياع الوهن بين المتحمسين للمؤتمر ومع ذلك فقد سبق هذا المؤتمر تحضير في الولايات الثلاثة أهمها اجتماعات في العاصمة وقسنطينة وتلمسان بإشراف لجنة تحضيرية شارك فيها بالإضافة إلى النواب والعلماء الشبان (النخبة) والعمال ورجال المصانع والفلاحون وقدماء المحاربين وكان هدف هذه التحضيرات جمع الكلمة حول نقاط المطالب التي يمكن أن تصدر عن المؤتمر أثناء

[1]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص 98–99.

[2]– شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم والطيب المهيري وآخرون، الدار التونسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، الجزائر، 1976، ص 50.

[3]– يحي بوعزيز: نفس المرجع، ص 99.

[4]– بشير بلاح: مرجع سابق، ص 382.

انعقاده[1]، وكان الليلة التي أسفر صباحها عن المؤتمر تمهيدية تقاربت فيها وجهات النظر المختلفة حتى اتفقت واجتمعت فيها عناصر القوة الثلاث العلماء والنواب والشبان وتمثلت فيها العمالات الثلاثة أكمل تمثيل وخلاصة ما استقر عليه القول في هذه الليلة أن المطالب الجزائرية تنقسم إلى قسمين:

قسم لا يختلف فيه نظر ولا يتشعب فيه بصورة استثنائية كحرية القول والفكر والكتابة والإجماع والتنقل والتعليم العربي والمساجد، وقسم يحتاج إلى تأمل ودقة نظر وهي الحقوق السياسية وأشد مسائل هذا القسم تعقيدا مسألة النيابة عن البرلمان، واتفقوا كذلك على تسمية المؤتمر باسم "المؤتمر الإسلامي الجزائري" برئاسة الدكتور بن جلول.[2]

شاركت في المؤتمر إذن كل التيارات السياسية والاجتماعية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، باستثناء نجم شمال إفريقيا الذي كان وما زال في ذلك الحين في فرنسا مقرا ونشطا وقد جمع المؤتمر كثيرا من المتناقضات لا في التخطيط فقط، ولكن في الأهداف الإستراتيجية أيضا فالذي كان يهم النواب والنخبة مشروع بلوم فيوليت الذي وضع في الحقيقة من اجلهم وكان العلماء مشاركين بنصف حماس وبطريقة غامضة وكانت مطالبهم منحصرة في تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم، أما الشيوعيون والاشتراكيون فكان يهمهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة التي كانوا مشتركين فيها والتي جعلت من شعاراتها محاربة لاضطهاد الظلم في المستعمرات لذلك صياغة قائمة موجزة من المطالب عملا عسيرا[3]. إذن زاحت قاعة الماجستيك بالوفود فهي لا تتسع إلا

[1]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 156.

[2]– محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 440.

[3]– أبو القاسم سعد الله : نفس المرجع، ص 157.

لأربع آلاف شخص مما اضطر حوالي ألفي شخص الوقوف خارج القاعة بالانهج والطرقات وعليه تضاربت الأرقام في عدد الحاضرين إلى الاجتماع ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف[1].

وتداول على منصة الخطابة عدد من النواب والنخبة والعلماء ، واحد الفرنسيين الضيوف وغيرهم فقد افتتح المؤتمر الدكتور تامزالي بالفرنسية مرحبا بالمؤتمرين باسم مدينة الجزائر وتلاه الدكتور بن جلول الذي وضح أغراض المؤتمر وأهميته وتوالى بعد ذلك الدكتور ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب ثم فرحات عباس وقد عبر عن قيمة هذا اللقاء الذي جمع بين النواب والنخبة وغيرهم من أهل الرأي في البلاد وهناك خطباء آخرون ينتمون إلى القطاعات الاجتماعية الأخرى ومن الذين تكلموا في هذه المناسبة السيد "سكوت" الفرنسي مندوب فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي[2] وفي ختام أشغال المؤتمر تم تعيين لجنة مؤقتة لتحقيق هدفين اثنين: تعيين لجنة تنفيذية مكلفة بتنفيذ توصيات المؤتمر وصياغة لائحة لمطالب الشعب الجزائري، اجتمعت لجنة المؤتمر التنفيذية من 5 إلى 7 جويلية 1936 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة ومن بين القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع لائحة المطالب الواردة[3]:

– إلغاء جميع القوانين والقرارات الاستثنائية الخاصة بالمسلمين.

– تخويل المسلمين الجزائريين جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون مع المحافظة التامة على المميزات الإسلامية التي يتمتع بها لمسلم الجزائري في أحوال الذاتية الشخصية مع إدخال إصلاحات عليها.[4]

– ارتباط الجزائر بفرنسا بصفة مباشرة وإلغاء الدواوين الإدارية الخاصة، المندوبيات المالية البلديات المختلطة، الحكومة العامة.

---

[1]– الوناس الحواس: نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927–1954، دار شطايبي بوزريعة، الجزائر، 2013، ص 235.

[2]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص158.

[3]– بن يوسف بن خدة: مرجع سابق، ص 395.

[4]- Mouhammed korso : Abdelhamid ben badis - texte choisis -; edition ANEP, alger , P 170.

- المساواة في الأجور والوظيفة، المساواة في الرتب والاستحقاقات.
- إنشاء تعاونيات زراعية ومراكز لتدريب الفلاحين.
- وقف عمليات مصادرة الملكية.[1]
- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية.[2]
- إلغاء القوانين الأهلية وإصلاح قانون الغايات، وإلغاء قانون 04 أوت 1926، وقرار رينييه المتعلقين بتحديد تنقلات الجزائريين.
- القيام بتطهير هام في الإدارة الجزائرية.[3]

بالإضافة إلى ذلك قدم الشيخ عبد الحميد بن باديس نقطتين تتضمنان مطالب العلماء وقد وافق عليها المؤتمر أيضا بالإجماع وهي:

- اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية على أن تكتب بها جميع المناشير الرسمية وتعامل صحافتها كالصحافة الفرنسية مع إعطاء الحرية لتعليمها في المدارس الحرة وتسليم المساجد إلى المسلمين وتخصيص ميزانية لها على أن تولى جمعيات دينية أمرها مؤسسة حسب قانون فص الدين عن الدولة وتأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد وتنظيم القضاء على يد هيئة إسلامية.[4]

ختم المؤتمر بالموافقة الجماعية على المطالب وقرر المؤتمرون تأسيس لجنة تنفيذية للقيام بهذه الأعمال وشكل بعد الاجتماع وفدا من 15 عضو يضم الدكتور بن جلول (رئيس الوفد) والشيخ بن باديس والشيخ الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي وفرحات عباس والدكتور سعدان سافر إلى باريس لتقديم مطالب الأمة الجزائرية إلى الحكومة الفرنسية، استقبل من طرف عدد من المسؤولين

[1]– بن يوسف بن خدة: مرجع سابق، ص 395.
[2]– بشير بلاح: مرجع سابق، ص 383.
[3]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص 100.
[4]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 158.

والبرلمانيين الفرنسيين في مقدمتهم ليون بلوم يوم 23 يوليو 1936[1]. وما إن وصل الوفد إلى باريس حتى شرع في مقابلة المسؤولين وبعد عدد من تلك المقابلات أذاع الوفد بلاغا وزعه على رجال الإعلام نشرته جريدة البصائر في عددها الصادر بتاريخ 31 جويلية وأثناء تواجدهم في باريس زار وفد من نجم شمال إفريقيا بقيادة رئيسها مصالي الحاج، حيث[2] أبدى الوفد معارضته للمطالب السياسية للمؤتمر المتمثلة في إلحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل بالبرلمان الفرنسي وبين أخطار هذين المطلبين على مستقبل الجزائر، حيث اعتذر الشيخ بن باديس وصرح أنه جاء بمطالب دينية فقط[3]، وخلال لقاء الوفد مع ليون بلوم عبر ابن جلول رئيس الوفد عن ثقة الجزائر في الجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام السيد "لوبو" وفي نهاية المقابلة أصدر مكتب ليون بلوم تصريحات جاء فيه أن رئيس الوزراء قد "شكرا الوفد على كلمته وعلى الفرحة التي غمرته عندما استقبل فرنسيين آخرين وديمقراطيون آخرين وقد ذكر الوفد بأن الحكومة قد شرعت فعلا في اتخاذ عدة إجراءات لصالح الجزائر وأوضح أنها ستنفذ إجراءات أخرى.[4]

استقبل الوفد الجزائري عند عودته من فرنسا استقبال الأبطال عند المرسى بالجزائر العاصمة وبعد نزول الوفد من الباخرة توجهوا إلى نادي الترقي وسط جموع وحشود من الأنصار.[5]

حيث أقام الوفد تجمعا كبيرا ليقدم نتائج رحلت اتصالاته بالجهات المسؤولة في فرنسا وكان يوما تاريخيا وصفته مجلة الشهاب بقولها: "كان يوما وحيدا في تاريخ الجزائر الحديثة يوم تجمع فيه ما يريد عن 20 ألفا من أشبال الجزائر لاستماع إلى كلمات الوفد".[6]

---

[1]– الوناس الجواس: مرجع سابق، ص 236.

[2]– محمد الميلي: مرجع سابق، ص 449.

[3]– محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين، ص 71.

[4]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 161.

[5]– الوناس الحواس: نفس المرجع، ص 241.

[6]– محمد قنانش ومحفوظ قداش: مرجع سابق ،ص113.

وبينما كان ذلك الاجتماع منعقدا قتل أحد الأشقياء (المدعو عكاشة) بإيجاز من السلطات الفرنسية مفتي العاصمة محمود كحول القريب من الإدارة الفرنسية، والمعارض للحركة الإصلاحية ولحركة المؤتمر الإسلامي وكان قد أرسل برقية إلى حكومة باريس يعتبر فيها أن "جمعية العلماء لا تمثل سوى حفته من الهمجيين". وسارعت الدوائر الاستعمارية إلى اتهام جمعية العلماء بغرض إعاقة حركة المؤتمر الإسلامي، ثم انعقدت دورة ثانية للمؤتمر الإسلامي بين 09 و 11 يوليو 1937 بنادي الترقي[1]، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو المحافظة على وحدة الصف ومواجهة الضغوط الأوربية على رئيس الحكومة لكي يتخلى على مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر وحاولت جمعية العلماء أن تتعاون مع ابن جلول وفرحات عباس واتفق الجميع على تقديم استقالات جماعية من طرف المنتخبين الجزائريين إذا لم تتم الموافقة على مشروع بلوم فيوليت ولكن هذا التهديد لم يحقق أي نتيجة ملموسة واستقال الشيخ عبد الحميد بن باديس من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بعد انتخابه في هذا المنصب يوم 19 ديسمبر 1937[2]. وعاد فرحات عباس إلى الشعب وكون حزبه الذي سماه (حزب الاتحاد الشعبي) وانفصل ابن جلول وكون حزب جديد سماه (التجمع الفرنسي الإسلامي) وخاب أمل ابن باديس إذن في ديمقراطية فرنسا. ورفض باسم جمعية العلماء المسلمين الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب العالمية المقبلة، أما مصالي فقد قيد إلى السجن هو وعدد من رفقائه وهكذا فشلت حركة المؤتمر الإسلامي التي كانت أيضا تعبر عن فشل سياسة فرنسا في الجزائر.[3]

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية:

لقد عمل الاحتلال الفرنسي منذ احتلاله للجزائر على تغيير الوضع الاقتصادي وهذا ما تميزت به فترة ما بين الحربين العالميتين حيث قام باستغلال كل الامكانات الاقتصادية وهذا عن طريق ربط

[1]– الجلالي صاري و محفوظ قداش: المقاومة السياسية (1900–1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 33.

[2]– عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 263.

[3]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 170.

اقتصادها بالاقتصاد الفرنسي وبذلك نجد أن المستوطنين قد لعبوا دورا كبيرا في ذلك[1] وارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي جعل الأمر يزداد سوءا بالنسبة للجزائريين رغم أن الجزائر (كانت تتمتع بميزانية خاصة منذ سنة 1900، فإن العجز الذي أصاب هذه الميزانية جعل الحاكم العام يقترض من فرنسا مباشرة ثلاثة ملايير وثلاثة مئة مليون فرنك خلال سنة 1932 لسد ذلك العجز ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر[2] كما أصابت الأزمة الصادرات المنجمية الجزائرية التي تراجعت بنسبة تتراوح بين 30% و40% عام 1931 مما أدى إلى تسريح خمسة آلاف عامل من عمال مناجم الرصاص والزنك والفوسفاط وهو ما يمثل نصف عمال تلك المناجم .

كما أدى انهيار أسعار المواد الصناعية إلى القضاء على الصناعات التي كان يتمعش منها الحرفيون الجزائريون وهكذا تأثرت صناعة النسيج والجلود والأحذية في تلمسان كما أغلقت عدة محلات متخصصة في الصناعات التقليدية بقسنطينة، وإذا كان بعضها قد ظل مفتوحا فإنها لم تكن تجد زبائن لأن عاصمة الشرق الجزائري قسنطينة غصت بالعاطلين عن العمل سنة 1934.[3]

وكان هذا ناتجا عن نظام التصدير إلى فرنسا بصفة خاصة ولذلك طلب المندوب العام Doroux ضرورة إعادة تنظيم السياسة الاقتصادية الجزائرية، وأكد أن هناك مبدأ اقتصادي تقليدي وهو passer laisser faire loissez ويعني سياسة اقتصادية حرة جديدة ثم طالب بضرورة تدخل الدولة من أجل حماية اقتصاد البلاد، واستدعى وضع سياسة اقتصادية جديدة ضرورة تنظيم الإنتاج وما يتبعه من تنظيم حق الملكية لأراضي وإيجار العمال من أجل القضاء على البطالة، فقد أوضحت إحصاءات عام 1932 أن نسبة البطالة بين العمال كانت 11% وضلت هذه المشكلة قائمة حتى عام 1935 فلم يكن هناك خلال هذه السنة سوى 4,780 عاملا فقط[4]

[1]– مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار الشورى، لبنان، 1985، ص 56.

[2]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج3، ص 40.

[3]– محمد الميلي: مرجع سابق، ص 131.

[4] - ناهد إبراهيم دسوقي : مرجع سابق ، ص 211.

ومن ناحية أخرى قام العمال العاطلون بتكوين لجنة للدفاع عن حقوقهم وحاولت الإدارة الفرنسية أيضا إيجاد مخرج لهذه الأزمة فقامت بتشغيل 1000 عامل في المصانع الفرنسية وشخص هجرة الباحثين إلى فرنسا ليجدو فرص العمل في المؤسسات الفرنسية المختلفة وبالفعل قامت الإدارة الفرنسية بتسهيل إجراءات سفرهم إلى فرنسا و أمدت كل منهم بمبلغ 160 فرنكا لشراء الضروريات قبل السفر، ولكن هذه الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لم تساهم في حل مشكلة البطالة بشكل جدي وذلك رغم أنه فرنسا أعلنت أن الإدارة الجزائرية تتبع النظم السائدة في العاصمة الفرنسية، وكان الفرنسيون والأوروبيون يتقاضون أجورا أكثر من الوطنيين وشغلت هذه المسألة قادة الأحزاب السياسية الجزائرية في هذه الفترة.[1]

ونضيف إلى ذلك تأثير الأزمة على القطاع الفلاحي الذي شكل أهم قطاع اقتصادي بالجزائر فقد انخفض سعر القمح اللين 160 فرنك عام 1927 إلى 60 فرنك عام 1933، وانخفض إنتاج الحبوب في القطاع القسنطيني بنسبة الثلث وانخفاض إنتاج المواشي نسبة الثلث في الوقت الذي ارتفعت فيه الضرائب نسبة 41%

هذا الوضع دفع الفلاحين إلى الاستدانة الربوية وقد ترتب عن ذلك حجز الأملاك العقارية التي عجز أصحابها عن تسديد الديون، وقد ترتب عن هذه الأزمة الحادة التي أصابت القطاع الفلاحي، أن عددا من الفلاحين الجزائريين اضطروا إلى بيع أراضيهم وأملاكهم، وتقدر الاحصائيات الرسمية نسبة الخسارة التي لحقت بأصحاب العقارات من الجزائريين بنحو 32 مليون فرنك فيما بين 1932–1935، من ضمنها 29,844 هكتار من الأراضي الزراعية[2] التي استغلها المعمرون في زراعة الكروم حيث زاد غرس الكروم على مساحات أكبر من 226,000 هكتار إلى 400,000 هكتار،ويقدر إنتاج الخمور السنوي من 9,226,000 هكتولتر سنة 1920–1929 إلى 17,100,000 هكتولتر سنة 1930–1938، وإذا كان هذا المنتوج بشرى للمعمرين الذين كانوا

[1]– ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 211، 212.

[2]– محمد الميلي: مرجع سابق، ص 132.

يتمتعون من تصديره فإنه كان يمثل نسبة لا معنى له اقتصاديا بالنسبة للشعب الذي لم يكن يستهلكه .[1]

ولم يكن الوضع الاقتصادي للجزائريين دائما مثار للشفقة بل كان أحيانا مثار دعاية واتخاذ مواقف سياسية معينة ففى سنة 1938 أعلن الحزب الشعبي الفرنسي اليميني أن الجزائريين كانوا ينضمون إلى الحزب الشعبي بدافع اليأس من تدهور الوضع الاقتصادي ذلك أن الموظف الجزائري حسب تقرير هذا الحزب كان يأخذ راتبا أقل من راتب الموظف الفرنسي والأجنبي وأن أغلب الجزائريين كانوا يعيشون دون خبز ولا سقف بينما تغدق الحكومة الفرنسية المليارات على الروس والبولنديين والرومانيين.[2]

المطلب الثالث : الإنعكاسات الإجتماعية

تميزت الأوضاع الاجتماعية بين الحربين العالميتين بالسوء الذي أثر سلبا على أفراد المجتمع الجزائري، فمنذ الحرب العالمية الأولى والشعب الجزائري يعاني وذلك بسبب الاستغلال الكبير للموارد الاقتصادية وتجنيد ما يزيد عن 400 ألف جزائري وتوجه البعض منهم للعمل في المصانع الفرنسية مما أدى إلى سوء الحالة الاجتماعية الناتجة عن نقص المؤونة الغذائية بين الأهالي[3] حيث بلغ عدد الجزائريين حسب إحصاء 1921 حوالي 4,923,186 نسمة بزيادة قدرها 182,660 نسمة على ما كان عليه سنة 1911 ويعتبر هذا النمو ضعيفا حيث قدر بـ 8,3% وهذا راجع إلى ظروف الحرب العالمية الأولى التي أبعدت وقتلت عددا كبيرا من الشباب إضافة إلى مجاعة 1920. والتي قضى على إثرها الكثير بسبب غلاء الأسعار ونقص المواد الغذائية حيث أثرت سلبا على نمو السكان.[4]

[1]– أحمد مهساس: مرجع سابق، ص 166.

[2]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 41.

[3]– ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 76.

[4]– أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، منشورات ANEP،الجزائر ، 2010 ، ص 45.

أما فترة ما بين 1926 و1936 فإن نسبة النمو والزيادة يوضحها الجدول التالي:[1]

المنطقة	عام 1931	1936	سبة الزيادة في 5 أعوام	عددهم في كل كلم
الجزائر الشمالية	4,658,212	5,056,443	%8,54	24,37
الجزائر الجنوبية	534,911	566,000	%5,82	0,276
المجموع	5,193,123	5,622,403	%8,27	2,55

وظهرت بوادر المجاعات ابتداء من سبتمبر 1920 بسبب فقدان الجزائر خلال سنة أكثر من خمسين مليون فرنك لأن القمح كان يخرج بكميات كبيرة حيث صدرت الجزائر في سنة 1920 نحو 38 603 000 قنطار خلال الأشهر التسعة الأولى وبعد ذلك تم استيراده بسعر 240 فرنك للقنطار ولقد وصلت الأزمة إلى أوجها حينما يخص إنتاج الحبوب وتجارتها فانعكس هذا سلبا على الوضعية المعيشية[2] واستمرت هذه الأزمة تقريبا خلال (سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية خاصة بعد ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 فتسبب في انخفاض أسعار القمح من 230 إلى 240 فرنك للقنطار سنة 1929 إلى 100 فرنك للقنطار سنة 1934 وكانت مردودية الهكتار الواحد عند الأهلي لا تتجاوز 1,64 قنطار للقمح و1,76 قنطار للشعير وهذا ما خلق واقعا معيشيا مزريا لدى الكثير من العائلات الجزائرية لنقص مصدر غذائهم وزرعهم وتحسنت الأوضاع نسبيا ما بين أعوام 1935 و1939 ويعود سبب هذا التحسن إلى تجاوز نتائج الأزمة الاقتصادية وتحسن الظروف المناخية التي ساعدت كثيرا الفلاحين في زيادة المردودية التي ارتفعت إلى ضعفين.[3]

[1]– مباركة زبيدي: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر 1919–1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، الجزائر، 2014/2013، ص 39.

[2]– محفوظ قداش: جزائر الجزائريين 1954/1830، ص 189.

[3]– مباركة زبيدي: نفس المرجع، ص 105.

وقد عرفت المرحلة الممتدة ما بين 1900 إلى غاية 1934 هجرة أكثر من 80,000 أوروبا إلى الجزائر استحوذ على أراضي زراعية شاسعة قدرت سنة 1934 بـ 2,462,537 هكتار منها حوالي 1,468,677 هكتار أمدتهم بها المصالح المختصة للاستيطان الرسمية، كما تأسست حوالي 264 قرية استيطانية خلال سنوات ونلاحظ أن ظاهرة الاستيطان الأوروبي كانت ضمن خطة فرنسية ممنهجة لتنفيذ السياسة الاستعمارية في الجزائر وكانت غايتها الأسمى هي مصلحة وحقوق المعمرين على حساب أصحاب الأرض ولعل ما صرحت به إحدى الجرائد الفرنسية وهي جريدة "السايبوس" تكتب بلغتها الأصلية التي قالت على لسان المعمرين: "حسب اعتقادنا نحن فلا يوجد بإفريقيا سوى مصلحة واحدة محترمة هي مصلحة المعمرين هي مصلحتنا ولا يوجد سوى حق واحد هو حقنا".[1]

وعرفت الزيادة الديموغرافية لدى الأوروبيين تطورا كبيرا، ويعود ذلك إلى خوف المستوطنين من الوقوع تحت سيطرة الجزائريين والذوبان في وسطهم ولذا أصبحت زيادة نسبهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة التطور الكمي للجزائريين ولهذا حرصت فرنسا على تشجيع الأوربيين إما بالهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها لتكوين مجتمع أوروبي قادر على أن يفرض وجوده والوقوف في وجه الزحف الديموغرافي للجزائريين وإما الإكثار من الانجاب لنفس الغرض، إلا أن الأمر كان يصعب تطبيقه في أرض لعدم رضا الأروبيين بالفكرة ما عدا البعض منهم.[2]

كما ظهرت في هذه الفترة ظاهرة اجتماعية تمثلت في هجرة سكان نحو المدن حيث كان سكان الريف سنة 1926 يقدر بـ 88% وتراجعت نسبتهم إلى 81% سنة 1954 وهذا راجع إلى هروب السكان من وطأة وشدة النظام الاستعماري وبحثا عن فرص عمل بعد اغتصاب المعمرين لأراضي الأهالي الجزائريين وفقدانهم للملكية، كما خضعت هذه الهجرة إلى ظروف سياسية حيث قامت فرنسا بصد ومحاربة القبائل الرحل التي بدورها أعانت مشروع التوسع الاستعماري حسب رأي

[1]– مباركة زبيدي: مرجع سابق، ص 34–35.

[2]– نفسه: ص47.

الإدارة الاستعمارية[1] وقد انتشرت هذه الظاهرة خاصة خلال عشرية 1926–1936 وأخذ المجتمع الجزائري يتزايد من سنة إلى أخرى فزاد من 5,412,000 ساكنا إلى 6,592,000 ساكنا أي ما يعادل 1,180,000 ساكنا خلال عشر سنوات[2] وكانت هذه الفئة المهاجرة تمثل نصف سكان المدن وتعيش في مستوى منخفض جدا وأغلب أفرادها عاطلون لا يعملون إلا أعمالا مؤقتة مثل: مسح الاحذية والحمالة وبيع الصحف والأعمال اليدوية وفي البناء وغيرها من الأشغال العامة ولا يشكل التجار والبائعون الصغار والحرفيون سوى 30% من هذه الطبقة وتستقر هذه الأخيرة في القرى المجاورة للمدن التي يسكنها المعمرون ولا يشتغل الواحد منهم أكثر من شهر أو شهرين في العام لقاء 2000 فرنك كما لا يحصل التجار إلا على 50 أو 60 ألف فرنك في العام كحد أعلى[3] هذا ما أدى إلى ظهور مشكل السكن والمأوى الذي أصبح من المشاكل العويصة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، ورغم انطلاق المشاريع السكنية تحت إشراف الإدارة الفرنسية بالجزائر، في أي يشكل كان يزداد خطورة مع مر الأيام بين سنة 1919–1925 تم بناء 3226 عمارة في المدن الرئيسية الثلاث: الجزائر، وهران، قسنطينة، كانت موزعة على الشكل الآتي: 917 عمارة بالجزائر، 2046 بوهران، 263 بقسنطينة، إلا أن هذه المشاريع السكنية لم تكن كافية لسد العجز الذي بدأ واضحا في هذا الميدان، ولقد ساهم التسارع الديمغرافي الذي شهدته الجزائر في هذه الفترة إلى تعقيد المشكل إضافة إلى السياسة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية من خلال سوء التسيير وتوجيه كل جهودها لخدمة المستوطنين دون الجزائريين، وقد زادت ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى من حدة الأزمة إذ سرعان ما تحولت الأكواخ التي تشكلت بالمدن إلى أحياء قصديرية وقد أجري إحصاء 1938 مشيرا إلى وجود 13 حيا قصديريا في ضواحي المدن يقطنه حوالي 4800 نسمة.[4]

[1]– مباركة زبيدي:مرجع سابق، ص 55.

[2]– أحمد مهساس: مرجع سابق، ص 20.

[3]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص 53.

[4]– مباركة زبيدي: نفس المرجع، ص 124–125.

أما حال التعليم فقد كان عنصريا اتجاه أبناء الجزائريين وهذا ما يتجلى من خلال المنشور الصادر بتاريخ 27 جانفي 1927 على يد رئيس أكاديمية الجزائر مبينا فيه أن أبناء الأهالي لا يمكن لهم التسهيل في مدارس بلديات الجزائر إلا عندما نجد الأروبيون مكانا بداغوجيا لهم[1] بالإضافة إلى استمرار عرقلة المستوطنين لسير حركة التعليم في الجزائر رغم أن الحاكم العام فيوليت قد حاول دفع عجلة تعليم الجزائريين إلى الأمام لكن معارضة المستوطنين حالت دون ذلك.[2]

[1]– عمار عمورة: مرجع سابق، ص 255.

[2]– شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص 874.

من خلال ما ذكر في هذا الفصل يمكن القول أنه بوصول الجبهة الشعبية للحكم قد سلكت الحكومة سياسة إحتوائية تجاه الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الجزائرية بمختلف مشاريعها، كان الغرض منها كسب الوقت والتظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا وهذا من خلال طرح مشروع بلوم فيوليت الذي عجزت عن تنفيذه بالرغم من أنها هي من قامت بوضعه وتعلقت به آمال الجماهير الجزائرية بالرغم من عدم إنصافه للشعب الجزائري إذ نجد أن حزب نجم شمال إفريقيا وزعيمه مصالي الحاج هو الوحيد الذي كان يعارضه نظرا لأنه كان يرفض فكرة الإندماج مع الفرنسيين التي دعى إليها هذا المشروع، وقد اجتمعت جميع تيارات الحركة الوطنية لأول مرة بمختلف اتجاهاتها في 07 جوان 1936 تحت لواء المؤتمر الإسلامي الجزائري، وإستطاعوا أن يخرجوا منه بعدة مطالب موحدة، أهمها ضرورة تطبيق مشروع فيوليت الذي رأوا فيه الأمل لإخراج الجزائريين من معاناتهم وقد عرف المؤتمر مشاركة جميع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية باستثناء حزب نجم شمال إفريقيا الذي رفض الحضور لهذا المؤتمر بحجة أن أهداف مشروع فيوليت متناقضة مع مطالبه لا سيما فيما يتعلق بمطلب الإستقلال التام، وقد إنعكست السياسة الإستعمارية التي إتبعتها فرنسا في هذه لفترة من 1919 إلى 1939 بالسلب على جميع المجالات الحيوية الجزائرية سواء السياسية والاجتماعية كانت أو الاقتصادية وهذا من خلال إحتكارها لصالحها.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستي لموضوع: "الإصلاحات الفرنسية وانعكاساتها على الجزائريين 1919-1939"، خلصت إلى جملة من الإستنتاجات:

- أن الجزائر مطلع القرن العشرين شهدت أوضاع مزرية التي شملت جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية نتيجة للسياسة التي سلطتها الإدارة الفرنسية على المجتمع الجزائري حيث كان الهم الوحيد للاحتلال الفرنسي في الجزائر هو الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين، وقد أصدرت فرنسا عدة قوانين جزرية مثل قانون الأهالي الذي أتاح بها التحكم بسهولة في جميع المجالات، وارتكبت جرائم فظيعة في حق الجزائريين هذا ما أدى إلى تناقص عدد السكان بشكل ملفت للانتباه في هذه الفترة وقد عملت فرنسا على تجهيل الجزائريين ونشر الأمية بينهم من أجل ضمان سيطرتها عليهم.

- ظهر في الجزائر العديد من الصحف والنوادي والجمعيات منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها الجزائريون مما ساهم في توعيتهم على العديد من القضايا أهمها العدالة والمساواة والحقوق.

- تعتبر حركة الأمير خالد السباقة في ظهورها حيث انتهج فيها أسلوب المواجهة السياسية ضد الإدارة الاستعمارية وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى إنهاء حركته وهي في بداية نشاطها.

- قامت الإدارة الفرنسية بإصلاحات 04 فيفري 1919 كمحاولة لرد الجميل للجزائريين خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى وهذا من أجل إسكات المطالبين بالمساواة الاستقلال في هذه الفترة.

- تعتبر إصلاحات 04 فيفري 1919 إصلاحات هزلية وشكلية لم تكن في المستوى المنتظر من طرف الجزائريين.

- كان هدف الإدارة الاستعمارية من إصلاحات 04 فيفري 1919 هو استمالة النخبة المثقفة من الجزائريين التي أصبحت تتمتع بوعي سياسي مما أصبح يشكل خطرا على مصالحها.

– مست هذه الإصلاحات فئة معينة من الجزائريين أي أنها لم تكن عادلة .

– انقسمت النخبة الجزائرية في تلك الفترة حول قضية الادماج بظهور تياران متنافسان تيار يدعو إلى المساواة وتيار يدعو إلى الإدماج.

– بالرغم من مطالب الأمير خالد المعتدلة إلا أنها أثارت رد فعل عنيف في أوساط المستوطنين مما أدى إلى اتخاذ سياسة عدائية ضده ونفيه.

– الشيء الإيجابي في هذه الإصلاحات أنها فتحت مجالا وأعطت فرصة لظهور عدة اتجاهات سياسية في الجزائر.

– عرفت الجزائر في فترة ما بين الحربين العالميتين ظهور عدة تيارات واتجاهات منها الاستقلالي هدفه القضاء على النظام الاستعماري و تحقيق الاستقلال بكل الوسائل من أهم أحزابه حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، والاتجاه الادماجي من أهم مطالبه وأهدافه حل مشكل المجتمع الجزائري في إطار الاندماج في المجتمع الفرنسي من أهم أحزابه فيديرالية المنتخبين المسلمين بزعامة فرحات عباس وابن جلول، والحزب الشيوعي الجزائري الذي هو فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي، الاتجاه الإصلاحي: الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين بزعامة عبد الحميد بن باديس.

– سعت السلطات الاستعمارية إلى إجهاض مطالب الحركة الوطنية بإصلاحات موريس فيوليت.

– إن مشروع بلوم فيوليت كان في مضمونه يريد فصل النخبة عن الشعب ومحو الشخصية الجزائرية وإذابتها في المشروع الفرنسي وبالتالي فشل روح المواطنة والحماس الثوري في نفوس أفراد الشعب الجزائري.

– كان المؤتمر الإسلامي الجزائري الممهد الأول لتوحيد الحركة الوطنية من حيث مطالبها ومواقفها من سايسة الإدارة الفرنسية، إلا انه لم يحقق ذلك.

– إن المؤتمر الإسلامي يعد حدثا هاما لأنه استطاع أن يجمع عدة تيارات تحت راية واحدة للتشاور حول المسألة الوطنية وتقديم ميثاق مطالب موحدة تعبر عن آراء الشعب الجزائري بكل طبقاته.

تكمن سلبية المؤتمر في بعض المطالب كما أن هذه المطالب، وإن كانت قد صدرت عن مؤتمر يبدو موحدا إلا أنها لا توحي بوحدة حقيقية في التوجه من خلال محاولة كل اتجاه فرض سيطرته على المؤتمر بشكل زعامة، كما أنه إستثنى تيارا أساسيا قويا هو نجم شمال إفريقيا.

وفي الأخير نخلص إلى أن الاصلاحات الفرنسية في الجزائر أثناء فترة ما بين الحربين كانت لها انعكاسات سلبية وايجابية في نفس الوقت ففي الجانب الإيجابي أنها جعلت الشعب الجزائري وأيضا قادة الحركة الوطنية لا يؤمنون بالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين حيث تغيرت النظرة للإدارة الفرنسية التي كانت توهمهم بالمساواة والإصلاح أما في الجانب السلبي فقد انعكس ذلك بالسلب على حياة الفرد الجزائري في جميع مجالات الحياة المختلفة من خلال الأوضاع المزرية التي كان يعيشها في تلك الفترة.

الملاحق

ملحق رقم 01 : قانون 1919 الخاص بالتجنس

قانون 1919 الخاص بالتجنس (النص العربي)

الباب الأول

الفصل الأول : الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوغ (السيناة) الصادر يوم 14 جوليت سنة 1865 وبمتقضى القانون الحالي

الفصل الثاني : كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الآتي بيانها:

أولا : أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

ثانيا : أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا : أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العالمية الفرنسوية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

رابعا : أن تكون مدة سكناه سنتين علىالتوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا ، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها :

.../...

1- أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.

2- أن تكون له معرفة باللغة الفرنساوية قراءة وكتابة.

3- أن يكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مفيدا مئة سنة بالأقل إما في جريدة «الباتينتا» وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذلك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استقرار.

4- أن يكون صاحب وظيفة عمومية أو معاش ناله بتقاعده من خدمة دولية.

5- أو انتخب فيما مضى عضوا عموميا في أحد المجالس الانتخابية.

6- أن يكون صاحب وسام فرنساوي أو امتياز تشريعي أنعمت به عليه الحكومة الفرنسوية.

7- أن يكون أبوه تجنس بالجنسية الفرنسوية وقت أن كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ إحدى وعشرين سنة.

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنساوية بعد تزوجه بها أن تطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة نعني الجنسية الفرنساوية.

الفصل الثالث : الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة طبق هذا القانون يجب عليه إلى قاضي الصلح لـ (الجوج دبي) أو إلى الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين ويضيف إليه الأوراق الآتي بيانها :

.../...

أولا : عقد ازدياد إن كان، وإلا برسم لفيف بشهادة أربعة من الناس يحرره قاضي الصلح (الجوج دبي) أو قاضي المحكمة الإسلامية في بلدة سكنى صاحب الطلب.

ثانيا : الأوراق الدالة على أن الشروط المذكورة في الفصل الثاني أعلاه متوفرة فيه.

ثالثا : تلخص سيرته الشرعية (كازي جوديسيير)

رابعا : عقود ازدياد أولاده القاصرين أو رسوم لفيف تقوم مقامها وكاتب محكمة قاضي الصلح (القريفيي) يسلم له نعني للطالب توصيل طلبه ويرسل نسخة تأخر إلى الولي العام على البر الجزائري.

الفصل الرابع : في ظرف الشهر التابع لتسجيل الطلب لدى كاتب محكمة الصلح (القريفيي) يستدعي قاضي الصلح (الجوج دبي) طالب التجنس ويراجع أمره أهو متصف بالشروط اللازمة أم لا، ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبر به شيخ بلدته (المير) الساكن فيها أو متصرفها (المينيستراتور) ووكيل الدولة والوالي العام وهؤلاء يخبرون الوالي العام وقاضي الصلح لـ (الجوج دبي) في أجل خمسة عشر يوما بوصول ذلك الحاصل إليهم وبالملاحظات التي يرونها صالحة ثم ترسل المضبطة (دوسيي) بتمامها من دون تأخير إلى كاتب المحكمة الأهلية (قريبفي) دو طروبيونال سيفيل) في الدائرة ويخبر بها وكيل الدولة والوالي العام.

الفصل الخامس : إن كان محل سكنى طالب التجنس في فرنسا أو في مستعمرة من المستعمرات الفرنسوية أو في وطن داخل

.../...

تحت حماية فرنسا يجب عليه أن يوجه طلبه إلى قاضي محكمة الصلح (الجوج دبي) التابعة لها بلديته الأصلية. أو إلى الحاكم القائم مقامه فيها ولقاضي الصلح المذكور أو عوضه أن يتولى في هذا الشأن مخابرة أي قاضي للصلح مثله أو الحاكم الفرنساوي الذي يقوم مقامه كي يجري على يده ضوابط النظر في التجنس.

الفصل السادس : إن مضي شهران من يوم تسجيل الطلب في مكتب المحكمة الأصلية (قريف دو طربيونال سيفيل) ولم يقع أي اعتراض عليه من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة عملا بالفصل 7 أو الفصل 8 من هذا القانون بمحكمة المطلب الأول في انعقادها الأول العلني تصرح بأن الطالب للتجنس قد توفرت فيه الشروط المقررة في القانون وبأنه صار مقبولا في الجنسية الفرنسوية ويذكر هذا التصريح في هامش عقد ازدياد وفي هامش عقد زواجه وإن كان الطالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح المشار إليه في حاشية رسم اللفيف المحرر طبق الفصل أعلاه وهذا الرسم الذي يقوم مقام عقد الازدياد أو عقد الزواج يوضع في مكتب (قريف) محكمة المطلب الأول وفي مكتبة مشيخة البلدة (دار المير).

الفصل السابع : إن وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة وجرى الإخبار به في الآجال المعينة بمجرد بطاقة مرسلة إلى كاتب المحكمة الأهلية (قريفي دو طريبونال) فهذه المحكمة تنظر في صحة الاعتراض يكون مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل 2 أعلاه أو

.../...

على تعمير ذمة الطالب بحكم ارتكابه فعلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه، ثم أن المحكمة تنعقد في أجل شهر انعقادا علنيا لقبول ذلك الاعتراض أو رفضه وعند رفضه تصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسوية.

الفصل الثامن : في نفس أجل الشهرين المقرر بالفصل 6 يجوز للولي العام أن يصدر أمرا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية وموافقة وزير الداخلية عليه يعترض على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى أن الطالب للجنسية الفرنسوية غير أهل لها وإذ ذاك يصير الطلب الملغى بتلك الحيثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي خمس سنوات.

الفصل التاسع : الاستئناف لدى المحكمة العليا لنقض الأحكام (الكور دو كاساسيون) في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب الجنسية وبه يتوقف الطلب. وتقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقعان بالوجوه والأحوال المنصوص عليها في الأمر الدولي الصادر يوم 2 فيفري 1852 وفي القانون الصادر يوم 2 فيفري 1914 والإعلامات بالاستيناف توجه إلى وكيل الدولة أو تصدر منه.

الفصل العاشر : الرسوم الشرفية تعفى من التأشير وتسجل مجانا، وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطى مجانا في كاغد مطلق إما لطالبها وإما لقاضي الصلح ويكتب في رأس الكواغد أنها استخرجت لتلك الخصوصية فقط ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال.

.../...

الفصل الحادي عشر : نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول 2 و7 و1 أعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ لـ (سيناة الواقع في سنة 1865 على الاتصاف بالجنسية الفرنسوية).

الباب الثاني

الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسوية

الفصل الثاني عشر : الوطنيون الجزائريون المسلمون الذين لهم يطلبوا الا تصاف بالجنسية الفرنسوية ينوب عنهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري (النيابات المالية ومجلس الولاية الأعلى، ومجالس العمالات والمجالس البلدية واللجان البلدية والجماعات الدوارية) أعضاء منتخبون يجلسون فيها بالوجه والحقوق التي يجلس فيها الأعضاء الفرنسويون مع استثناء أعضاء (الفصل) أحكام الفصل 11 من القانون النظامي الصادر يوم 2 أوت 1875 وفي المجالس التي فيها أعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب وأن الأعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب، وأن الأعضاء المسلمون الوطنيون في المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الأعضاء الفرنسويون في انتخاب مشائخ البلدان (الأمياء) ومعاونيهم (أدجوان مير).

الفصل الثالث عشر : تصدر أوامر دولية خصوصية في تنظيه الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب انتخاب الأعضاء الذين ينوبون عن المسلمين في كل مجلس من المجالس ولا يسوغ في

.../...

الفصل الخامس عشر : إنه في كل دوار مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر في اليوم 22 أفريل 1863 وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الأعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة للسكان، الدوار، أو القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم أو عملا في سبيل الطرق القروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك إلا فيما ذكر والأمريكيون كذلك في صرف ما يتجمع من مداخيل الأملاك البلدية.

الفصل السادس عشر : أحكام هذا القانون يجري العمل به في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السينا) ومجلس نواب الأمة (ديبوتي) ووافق عليه سينفذ بصفته كونه قانونا من قوانين الدولة.

حرر في باريس يوم 2 فيفري 1919

رئيس الجمهورية

ر. بوانكريه\ووزير الداخلية ج. جامس

وبأمره أمضاه\حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية لوي نايل.

المصدر : عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية ، ص 91.

ملحق رقم 02 : برنامج بلوم فيوليت.

ما هو برنامج فيوليت؟

الفصل الأول ــ يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسويين بالعمالات
ث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية
ع بالحقوق السياسية التي للفرنسويين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير
حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق
ريع الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بارحوا الجيش برتبة
ط.

ثانيا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين
حوا الجيش برتبة «باش شاوش» أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية
خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين قضوا خدمتهم العسكرية
صلوا جمعيا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

رابعا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم احدى
ادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي
ادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة
س وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي
تجاري وكذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة.

خامسا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون المنتخبون بالحجرات
رية والفلاحية أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة إقتصادية ومن
الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبينة بالفصل الثاني.

.../...

سادسا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا ــ العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني ــ ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام. وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث ــ ان الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و 16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

.../...

سادسا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا ــ العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني ــ ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام. وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث ــ ان الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و 16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

.../...

الفصل الرابع ــ يمكن لكل أهلي جزائري فرنسوي متمتع بنصوص
القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه
صل 9 والفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس ــ ليس لما تضمنه هذ القانون أي مفعول فيما مضى
ينطبق الا على الأهالي الجزائريين الفرنسويين الذين تتوفر فيهم الآن أو
توفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس ــ ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب
ب لـ 70,000 ناخب مرسومة أسماؤهم أو قسم 20,000.
وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون.
عن مجلة «الشهاب» (2 ماي 1937)

المصدر :عبد الحميد زوزو ، تاريخ الإستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا ،ص 103

ملحق رقم 03 : برنامج حزب الشعب.

الميدان السياسي:

- إلغاء قانون الأهالي قانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.
- إعطاء الحريات الديمقراطيته حرية الصحافة والجمعيات والتفكير والنقابة والاجتماع والمساواة في أداء الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين والاعتراف بالدين الإسلامي مع رجوع الحبوس وتسيره من قبل أصحاب الدين.
- إلغاء المنح التي توطن للمسيحيين الكاثوليك والبروتشتنت
- تغيير المجالس المالية إلى مجلس جزائري منتخب من طرف الجميع دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الدين واللغة.
- Séparation des pouvoires légalitif. Exécutif et judiciaire.
- فصل السلطات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الميدان الاجتماعي:

- تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية
- التعليم الإجباري للغة العربية للسكان الأصليين وعلى كل المستويات
- التطبيق في الجزائر لكل القوانين الاجتماعية والعمالية المعمول بها في فرنسا
- تطوير الوقاية والمساعدة العمومية
- حماية الطفولة

الميدان الاقتصادي:

- تخفيض الضرائب
- نسبة الضريبة ترفع مع ارتفاع الدخل

.../...

- تأميم القرض، والمصانع الأساسية، والاحتكارات الموجودة
- العمل على تخفيض نسبة البطالة وذلك بحل مشكلة المياة.
- إلغاء الاستيلاء، على الأراضي وتركيز المواطن الأصلي في الأرض وذلك بتسهيل وسائل استغلال الأراضي.
- منع الربا وذلك بفرض منخفض للفلاحين والنجار
- تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع والاحتياجات المحلية من منافسة الإنتاج الخارجي.

الميدان الإداري:

- يسمح قبول كل الجزائريين في كل مهمة بدون تمييز وتطبيق المبدأ التالي (نفس العمل، نفس الراتب)
- إلغاء كل –التعويضات– التي لها صبغة سياسية أو عنصرية
- إلغاء الإدارة العسكرية وكذلك إلغاء البلديات المزدوجة.

المصدر : محمد قنانش ومحفوظ قداش ، حزب الشعب الجزائري (1939/1937) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ،ص 39/35

ملحق رقم04 : منشور خاص بالتحضير للمؤتمر الإسلامي.

Comité Constantinois pour la préparation du

CONGRES MUSULMAN ALGÉRIEN

Aux Musulmans Algériens,

Aujourd'hui plus que jamais se fait sentir dans tous les milieux l'absolue nécessité de s'organiser et de travailler dans l'union et la concorde à la réalisation de nos légitimes revendications.

Depuis longtemps cette nécessité a été reconnue et proclamée, tant par nos militants que par nos amis français qui ont bien voulu s'intéresser à notre sort.

Mais c'est aujourd'hui seulement que cette idée est entrée dans la voie de la réalisation. Grâce à l'intelligente initiative d'une phalange d'élus et de militants de toutes tendances, il vient de se créer à Constantine un Comité chargé de faire auprès des masses populaires une utile propagande pour la réunion d'un Congrès Musulman Algérien qui se tiendra à Alger dans le courant du mois de Juin et qui aura pour mission d'arrêter un programme complet de réformes.

Ce Congrès sera la réalisation la plus concrète et la plus pratique de l'union et de l'organisation tant désirée.

Nous faisons appel à tous les Musulmans des départements algériens pour les inviter à suivre l'exemple de leurs frères Constantinois et à fonder dans les principaux centres des comités identiques à celui qui vient d'être institué à Constantine et qui comprend, les élus ainsi que les délégués de toutes les couches sociales de la population.

Le Comité :

MM. Le Cheikh Benbadis A., *Président de l'Association des Oulamas ;*
Le Docteur Benjelloul, *Président de la Fédération des Elus ;*
Les Elus Musulmans de la ville ;
L. Tahrat et A. Debabèche, *Secrétaires ;*
Yahya Ahmed, *Trésorier.*

MM. Bentchicou Omar	pour les	Agriculteurs ;
Boussedja Belgacem	—	Commerçants ;
Beasegueni Omar	—	Artisans ;
Fahem Mohamed	—	Ouvriers ;
Bendib Abdelmadjid	—	Chômeurs ;
Nouioua Azouz.	—	« Jeunesses Musulmanes » ;
Aissaoui et Benchereit ...	—	Cheminots ;
Atmani	—	Postiers ;
Djebali Ch.	—	Instituteurs ;
Tozen - Tahar	—	Anciens combattants ;
Ahmed Yhia (avocat) ..	—	Professions libérales ;
Le représentant du C.S.C.	—	Sportifs ;
Bouchemel et Kemoua. ..	—	Presse.

N. B. — Une fois constitués les comités auront à rédiger un cahier de revendications conforme aux aspirations de toutes les couches sociales de la masse musulmane.

Pour tous renseignements s'adresser à : M. Tahrat, 9, rue Curie à Constantine.

اللجنة المحلية القسنطينية

للمؤتمر الاسلامي الجزائري العام

نداء الى اخواننا المسلمين الجزائريين

اليوم شعر المسلمون في كل الاوساط بوجوب الاتحاد والنظام والعمل الجامع المنصر لتحقيق مطالبنا التي لم يبق شك في أحقيتها ، وعند هذا اعترف زعماؤنا بهذا الواجب الاكيد ، كما اعترف به اصدقاؤنا الفرنسويون الذين تشغلهم بالاهتمام بحالتنا .

غير انه اليوم فقط خرجت هذه الفكرة إلى حيز العمل ، فمت طائفة من النواب وافراد من العاملين منهم من جميع الطبقات فتأسست بقسنطينة لجنة مهمتها نشر دعاية لدى جميع طبقات الامة لعقد مؤتمر إسلامي جزائري وتهيئة برنامج اصلاحات عامة تعرض على ذلك المؤتمر الذي سينعقد بعاصمة الجزائر في شهر جوان سنة ١٩٣٦ وسيكون قطعا احسن واكثر تحقيق لفكرة الاتحاد والنظام المنشودين

وانما نوجه النداء الى عكافة المسلمين بجهاتي الجزائر ووهران وندعوهم الى تأسيس لجنة مثل اللجنة التي اسسها اخوانهم بقسنطينة

والله يوفق الجميع لما فيه الخير للجميع

أعضاء لجنة قسنطينة

الاستاذ عبد الحميد بن باديس	رئيس جمعية العلماء
المحكيم محمد الصالح بن جلول	رئيس وحدة النواب
جميع النواب البلديين بقسنطينة	
الكتاب : السيدان العربي طاهرات . علي الدين دباش	
امناء المال : السيدان عمر بن جيكر . يحي واحمد	
السادة : اعمر بن جيكر (الفلاح) يمثل الفلاحين	
بوشوشة بالقاسم (رئيس جمعية التجار) يمثل التجار	
ابن السقني عمر (صيدلي) يمثل المحترفين	
قاسم محمد (نجار) يمثل العمال	
ابن الذيب عبد المجيد (عامل) يمثل العاطلين	
نويوة عبد العزيز — يمثل الشبيبة الاسلامية	
جباري ، وابن شريط يمثلان عمال السكك الحديدية	
مهاني يمثل عمال مصلحة البريد	
جبالي (معلم) يمثل المعلمين بالمكاتب القرآنية	
توزان الطاهر رئيس وممثل قدماء المحاربين	
احمد يحي (عطار) يمثل اصحاب الحرف الحرة	
احمد الرياضيين يمثل جمعية الرياضة	
احمد بوشمال ، وعبد العزيز عكوس (حفيان) يمثلان الصحافة	

على كل لجنة ان تهيء عكراس المطالب المرافقة لا مالي المجتمع الاسلامي وكل من أراد زيادة البيان فليكاتب السيد طاهرات

Constantine. - Imp. Algérienne Musulmane

منشور خاص بالتحضير للمؤتمر الإسلامي

المصدر: بشير بلاح ، مرجع سابق ،ص 440

ملحق رقم 05: إعتراض مصالي الحاج على مشروع بلوم فيوليت.

EL OUMA

MUSULMANS !

Aldkoum Mabrouk

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق شمال افريقيا الشمالية

Directeur Politique : MESSALI HADJ

La Commission d'enquête parlementaire prévue par le Rassemblement Populaire va partir pour l'Algérie

Subira-t-elle le triste sort des précédentes ?

AUX AMIS D' " EL OUMA "

Alerte ! notre devise : EL OUMA partout !

Un grand Meeting à la Grange-aux-Belles

اعتراض مصالي الحاج على مشروع قيولات

صحيفة الأمة –فبراير 1937

المصدر: بشير بلاح ،مرجع سابق ، ص 443

ملحق رقم 06: إعلان موريس فيوليت لمشروعه في صحافة باريس.

M. VIOLLETTE EXPLIQUE SON PROJET

LA FRANCE DOIT RECONNAITRE

LE DROIT DE VOTE AUX INDIGÈNES D'ALGÉRIE

LE BUT DU GOUVERNEMENT EST D'ACCORDER A UNE ÉLITE RESTREINTE UNE RÉCOMPENSE AMPLEMENT MÉRITÉE

par Maurice Viollette

Ministre d'État

Ancien gouverneur général de l'Algérie

UN MESSAGE A [illegible] du Dr BEN DJELLOUL

Chef de la délégation algérienne musulmane actuellement à Paris

PRIMES AUX LECTEURS

95 Frs

CADEAU

WESTMINSTER

موريس قيولات يعلن مشروعه في صحافة باريس

– 7 مارس 1937

المصدر: بشير بلاح، مرجع سابق ،ص444

ملحق رقم07 : صورة الأمير خالد وعبد الحميد بن باديس

زعيما الجزائريين الحربين

رائد الحركة الإصلاحية الشيخ ابن باديس، ورائد الحركة الوطنية الأمير خالد

المصدر: بشير بلاح ، مرجع سابق، ص 437

ملحق رقم 08 : صورة موريس فيوليت.

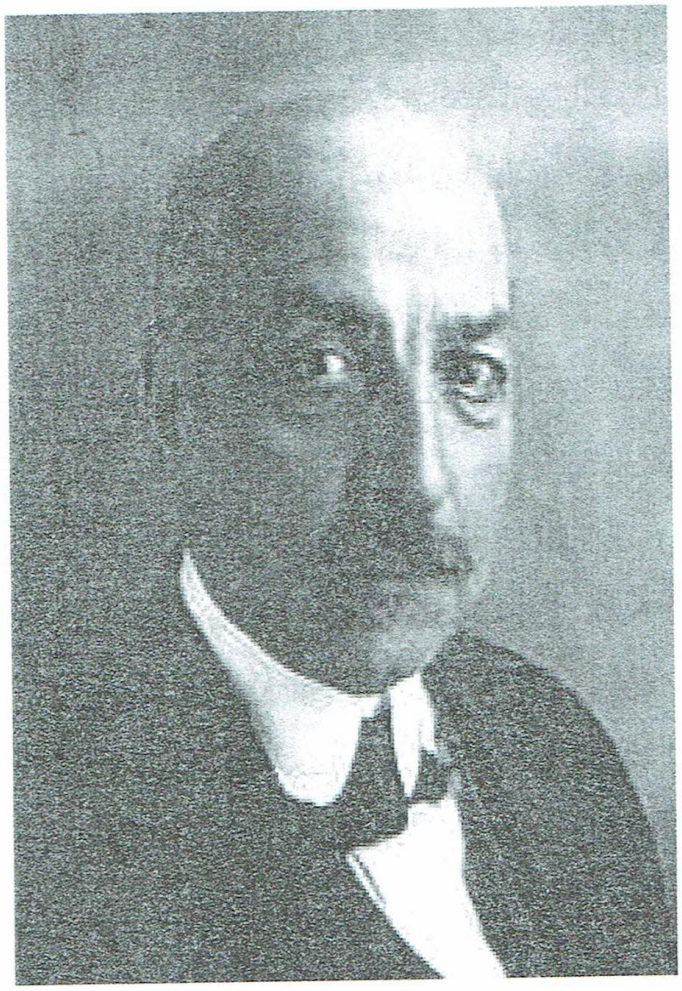

المصدر: عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية،ص240

البيبليوغرافيا

قائمة البيبلوغرافيا:

1 – الكتب بالعربية:

– أجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1919/1871، ج 2، تر: حاج مسعود ،الجزائر ، 2007.

–(ـــــ ، ـــــــــ): تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير ، مجلد 02 ، تر : جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون ، دار الأمة ، الجزائر ،2008 .

– الإبراهيمي طالب أحمد: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1940/1925 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1971.

– إحدادن زهير : شخصيات ومواقف تاريخية ، منشورات ANEP ،الجزائر ، 2009.

– بوحوش عمار : التاريخ الياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار البصائر ، ط 03 ، الجزائر ، 2008.

– بوعزيز يحيى : موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج 02 ،دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2004.

– (ـــ ، ـــ) : سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.

– بو الصفصاف عبد الكريم : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1945/1931 ، دراسة تاريخية وإديولوجية مقارنة ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996.

– (ـــ،ـــــــ) : جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى 1945/1931 ، دراسة تاريخية وإديولوجية مقارنة ، ط 02 ، دار مداد ، قسنطينة ، 2009.

- (ـــــ،ـــــ) : جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1945/1931 ، عالم المعرفة ، الجزائر ،2009.

- (ـــــ،ـــــ) : رواد النهضة والتجديد في الجزائر 1965/1889 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2007.

- بلاسي نبيل : الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ، 1990.

- بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر 1989/1830 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006.

- بن العقون بن عبد الرحمان بن براهيم : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة ، الفترة الأولى 1936/1920 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

- بن خدة بن يوسف : جذور أول نوفمبر 1954 ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2010.

- بن خليف عبد الوهاب : تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ، دار طليطلة ، الجزائر ، 2009.

- بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1962/1830 وإنعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010.

- جوليان أندري شارل : إفريقيا الشمالية تسير ، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ، تر : النجي سليم و الطيب المهيري وآخرون ، الدار التونسية . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، تونس ، الجزائر ، 1976.

- دسوقي ناهد إبراهيم : دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1939/1918 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2001.

- الهواري عدي : الإستعمار الفرنسي في الجزائر . سياسة التفكك الإقتصادي والإجتماعي 1969/1940 .، تر : جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، ب ب ، 1984.

- ولد خليفة حمد العربي : الإحتلال الفرنسي للجزائر، مقاربة للتاريخ الإجتماعي والصقافي ، منشورات ثالة ، ط 03 ، الأبيار ، الجزائر ، 2010.

- زوزو عبد الحميد : الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1939/1914 ، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ب س .

-(ـــــ،ـــــ) : الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية ، دار هومة ، الجزائر ، 2007.

-(ـــــ،ـــــ) : تاريخ الإستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009.

- زروقة عبد الرشيد : جهاد بن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، دار الشهاب ، بيروت ، لبنان ، 1999.

- حلوش عبد القادر : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.

- حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهوية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007.

- طلاسي مصطفى والعسلي بسام : الثورة الجزائرية ، دار الشورى ، لبنان ، 1985.

- المدني أحمد توفيق : كتاب الجزائر ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2010.

- مهساس أحمد : الحقائق الإستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، باب الوادي ، الجزائر ، 2007.

– مطمر محمد العيد : ثورة نوفمبر 54 في الجزائر 1962/1954 أوراس النمامشة أو فاتحة النار ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2015.

– مياد رشيد : إسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية ، دار شطايبي للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

– مياسي إبراهيم : مقاربات في تاريخ الجزائر 1962/1830 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007.

–(ـــــ،ـــــ) : قبسات من تاريخ الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، 2010.

– الميلي محمد : المؤتمر الإسلامي الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ، 2009.

– نايت قاسي إلياس: مئوية الإحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2013.

– سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1930/1900 ، ج 02 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 04 ، بيروت ، لبنان ، 1992.

–(ـــــ،ـــــ) : الحركة الوطنية الجزائرية 1945/1930 ، ج 03 ، دار الغرب الإسلامي ، ط04 ، بيروت ، لبنان ، 1992.

– سطورا بنيامين : مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1947/1898 ، تر : الصادق عماري ومصطفى ماضي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002.

–عمورة عمار : موجز في تاريخ الجزائر ،دار الريحانة ،الجزائر ، 2002.

– عميراوي حميدة : آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري 1954/1830 ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007.

-عسلي بسام : الأمير خالد الهاشمي الجزائري ،دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 2010.

- فرحات عباس : الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم ، الشباب الجزائري 1930 ، متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان، أبريل 1941 ، تر : أحمد منور ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007.

- فركوس صالح : محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1962/1912 ، مديرية النشر الجامعية ، قالمة ، 2011.

- صاري الجيلالي وقداش محفوظ : المقاومة السياسية 1954/1900 ، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ، تر : عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987.

- قداش محفوظ وقنانش محمد : نجم شمال إفريقيا 1937/1926 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ، تر: أوذاينة خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2013.

- قداش محفوظ : تاريخ الحركة الوطنية 1939/1919 ،تر: محمد بن البار ، دار الأمة ، الجزائر ، ب ت.

- (ـــ ، ـــ) : جزائر الجزائريين 1954/1830،تر ، محمد المعراجي ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، ب ت.

- قنان جمال الدين : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994.

- (ـــــ ، ـــــ) : التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار، مجلد 06 ،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2009.

– قنانش محمد : آفاق مغاربية ، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945 ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1990.

–(ـــــ ،ـــــ) : الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1939/1919 ،الشركة الوطنية للشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982.

– قنانش محمد ومحفوظ قداش : حزب الشعب الجزائري 1939/1937 ،وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2009.

– رمضان عبد العظيم : تاريخ أروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة ، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج 02 ، ب ب ، 1997.

–خوجة حمدان بن عثمان : المرآة ، تر : محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والوزيع ، ط 02 ، الجزائر ، 1982.

– خليفي عبد القادر : محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1962/1830 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009.

2– المعاجم :

– نويهض عادل : معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث ، الجزائر ، 2011.

3– الموسوعات :

– الزيدي مفيد : موسوعة التاريخ العربي الحديث و المعاصر ، دار أسامة ، عمان ، الأردن ،2004.

4 – الرسائل الجامعية:

– بن الشيخ حكيم : دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1936/1912 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2002/2001.

– زبيدي مباركة : الأوضاع الإجتماعية في الجزائر 1954/1919 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014/2013.

– مطبقاتي مازن حامد صلاح : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1939/1931 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 1985/1984.

– معزة عز الدين : فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1985/1899 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2005/2004.

5– المقالات والدوريات :

– بوقريوة لمياء :" مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية وإجتماعية ضد الجزائر " ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، 04 ديسمبر 2012 ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2012.

– عبد النور ناجي : " البعد السياسي في الحركة الوطنية "، مجلة التراث العربي ، العدد 107 ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2007.

6– الكتب بالفرنسية:

- Abbas farhat :la nuit coloniale guere et revolution dalgerie, edition ANEP ,algerie, 2006.

- Hadj massali: massali hadj - parcourts et temoignage - edition cassabah ,algerie 2006.

- Karchi djamel : colonisation et politique daslimilation en algerie 1838/1962, edition casabah , algerie 2004.

- Khaled emir : lettre au presedent wilson et autres textes ,edition ANEP algerie, 2006.

- Korso mouhammed : abdelhamid ben badis texte choisis, edition ANEP, algerie, 2007.

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الاعلام والاماكن:

1-فهرس الأعلام :

الشخصية	رقم الصفحة
- أ -	
إبراهيمي بشير:	49،50،51،59،60،70
أوزقان عمار:	48
أرزقي كمال:	45
- ب -	
بوليو لوري :	14
بلوم ليون :	60،63،67،71
بوخرط عمر :	48
بن باديس عبد الحميد:	49،50،64،67،71،72
بن جلول :	47،67،68،72
بن سماية عبد الحليم:	13،49
بن تهامي :	14،37،38،46
- ج -	
جوليان شارل :	64
جونار شارل :	32،33
- ح -	
حاج علي عبد القادر :	40
حاج مصالي :	71،72،40،45،63

- خ -	
خالد الأمير :	16،33،37،38،39،40،41
خطابي عبد الكريم :	41
خوجة حمدان :	49

- د -	
دودوكس :	73
ديرو :	59
- ر -	
رينيه مارسيل :	54،58،59
- ز -	
زروق محي الدين :	37
- س -	
سارودي :	77
سعدان :	70
سكوت :	69
سيموني ماري :	31
- ش-	
شابيلة الجيلالي :	40

– ع –	
عباس فرحات :	46،47،59،66،70،72
عقبي الطيب :	70
عكاشة :	72
عماش عمار :	45
– ف –	
فيلالي مبارك :	50
فيوليت موريس :	57،58،59،60،63،65،79
– ك –	
كحول محمود :	72
كليمنصو جورج :	32،33،34
كمال مصطفى :	45
كيطولي :	58
– ل –	
ليغ :	33
– م –	
مجاوي عبد القادر :	13،27،49
مورينو :	66
– هـ –	
هيربو إدوارد :	39

02 فهرس الأماكن :

المكان	رقم الصفحة
– أ –	
الأسكندرية :	40
الأوراس :	32
– ب –	
باب الواد :	74
باريس :	33،34،58،63،64،70،71،72
بروكسل :	48
– ت –	
تركيا :	04
تلمسان :	23،67
– ج –	
الجزائر :	12،13،14،15،17،18،23،25،26،27،31،32،33، 34،39،40،45،46،47،48،51،52،57،60،63،65، 66،71،72،76،77،78،79
– د –	
دمشق :	40

– ف –	
فرنسا :	12،14،15،19،23،24،27،31،32، 34،36،38،39،40،41،47،48،57،59،60،63،65، 66،71،72،73،76
– ق –	
قسنطينة :	23،50،52،64،65،67،73،78
– م –	
المغرب الأقصى	33
موسكو :	39
– و –	
وهران :	23،52،60،65،78

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة .....ص أ

الفصل التمهيدي : الأوضاع العامة للجزائر مطلع القرن العشرين

المطلب الأول : الوضع السياسي ص12

المطلب الثاني : الوضع الإقتصادي ص17

المطلب الثالث : الوضع الإجتماعي ص20

المطلب الرابع : الوضع الثقافي ص24

الفصل الأول : الإصلاحات الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول : إصلاحات 04 فيفري 1919

المطلب الأول : أسباب إصلاحات 04 فيفري 1919 ..... ص31

المطلب الثاني : اهم بنود إصلاحات 04 فيفري 1919 ..... ص34

الطلب الثالث : موقف الجزائريين ص36

المبحث الثاني : تبلور الوعي الوطني وتشكل إتجاهات الحركة الوطنية

المطلب الأول : الإتجاه الإستقلالي ص40

المطلب الثاني : الإتجاه الإدماجي ص46

المطلب الثالث : الإتجاه الإصلاحي ص49

الفصل الثاني : إستمرار سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر 1936

المبحث الأول : مشروع بلوم فيوليت 30 ديسمبر 1936

المطلب الأول : أصل مشروع بلوم فيوليت ص57

المطلب الثاني : مضمون مشروع بلوم فيوليت ص61

المطلب الثالث : الردود الأولية حول مشروع بلوم فيوليت ص63

المبحث الثاني :إنعكاسات الإصلاحات الفرنسية على الجزائريين

المطلب الأول : الإنعكاسات السياسية..... ص66

المطب الثاني : الإنعكاسات الإقتصادية ص72

المطلب الثاث : الإنعكاسات الإجتماعية ص75

خاتمة :..... ص82

الملاحق: ص86

قائمة البيبليوغرافيا: ص105

فهرس الأعلام والأماكن ..... ص 114

فهرس الموضوعات : ..... ص 120